

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

**أثر البعد الأخلاقي والتكويني للمدقق الحسابات على
جودة القوائم المالية**

دراسة ميدانية لعينة من مكاتب محافظي الحسابات -

تحت إشراف:

د. طويرات رابح

من إعداد:

- عامر إيمان

- خلف الله سمية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

شكر وعرهان:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله عزوجل على فضله وكرمه على عوننا في مختلف مراحل المشوار الدراسي وبتوقيه نحن على صدد إتمام مرحلة الماجستير.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والإحترام إلى الأستاذ المشرف "طويرات رابح" لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى النصائح والتوجيهات التي لم يبخل علينا بها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى اكل الاساتذة الكرام الذين رافقونا طيلة المشور الدراسي بالجامعة ونخص بالذكر الاستاذ "بن صوشة يزيد" الذي لم يبخل في تقديم يد العون لنا جزاه الله الف خير.

إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة الى كل محافظي حسابات ولاية المسيلة جزاهم الله كل خير.

إلى كل زميلاتي وزملائي في الدراسة إلى كل من ساعدني وشجعنا لإتمام هذا العمل

يارب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا نصاب اليأس إذا فشلنا بل ذكرنا دائما بأن الفشل هو بداية النجاح.

يارب علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة، وان حب انتقام هو امل مظاهر الضعف.

يارب إذاأسانا إلى الناس أعطينا شجاعة الاعتزاز وإذا اساءالناس إلينا أعطينا شجاعة العفو.

الإهداء

قال تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا أياه وبالوالدين أحسانا" ووصى بهما الحبيب

وخير الأنام محمد رسول الله ﷺ.

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني كرها وحملي وفصالي ثلاثين شهرا.

إلى التي ترعرعت في حضنها وغمرتني بحنانها....

إلى أول من نطق بها لساني....

"أمي الغالية"

إلى أبي الذي بنوره مضيت طريقي فكان وصولي، وزرع في قلبي بسمة وبعث في

فؤاودي بهجة، أطل الله بعمره وسدد خطاه

إلى زوجي "محمد" اطل الله بعمره وحفظه الله ورعاه كان خير عون لي

إلى األى الكواكب التي ترعرعت بينها فكانت تنير لي بضوئها الى أأوتي عبد

النعميم، حنين، محمد نور الإسلام، هبة الرحمان، نضال إلى زوج أأخي "رضا" وأخ

زوجي "وليد" أأخصه بشكرٍ أأزيل أأرك الله فيه على تقديم يد العون لي.

الى من عشت معهم ايام الدراسة: رانيا و سمية وزينب

عامر إيمان

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا
إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقتربنا رضاها برضى الرحمان وارتبطت
طاعتها بطاعة الخالق والدتي حفظها وأطال الله في عمرها
إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والمثابرة والذي حفظه الله
وبارك في عمره
إلى إخواني وسندي في هذه الحياة وزوجاتهم بوخالفة، سارة، المداني، آمال
حفضهما الله ورعاهم
وإلى أخواتي وأزواجهم سهيلة، هجيرة وزوجها إبراهيم، هبة وزوجها رضا
ولا أنسى الكتاكيت الصغار : إسرائ، رفيف، علي، لوجين، آلاء، نور، ميار، آريج،
جهينة، ميسان، رؤية.
وإلى كل عائلة خلف الله
إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدرب وبالأخص: إيمان، فاطمة، غنية، مسعودة، هاجر.
إلى كل من ساعدني بالقول والفعل وكان سندا لي في إنجاز هذا العمل
-فاللهم وفقني بإذنك يا ربي-

خلف الله سمية

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر
	الاهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والاشكال
أ-ب-ج	مقدمة عامة
الفصل الاول: البعد الاخلاقي والتكويني للمدقق الحسابات	
05	تمهيد
06	المبحث الاول: البعد الاخلاقي للمدقق الحسابات
06	المطلب الاول: ماهية التدقيق
06	الفرع الاول: مفهوم التدقيق
07	الفرع الثاني: أنواع التدقيق
10	الفرع الثالث: أهمية التدقيق
11	المطلب الثاني: التدقيق الخارجي
11	الفرع الاول: تعريف التدقيق الخارجي وخصائصه
11	اولا: تعريف التدقيق الخارجي
11	ثانيا: خصائص التدقيق الخارجي
11	الفرع الثاني: أهمية التدقيق الخارجي وأنواعه
11	اولا: اهمية التدقيق الخارجي
11	ثانيا: انواع التدقيق الخارجي

12	الفرع الثالث: تعريف مدقق الحسابات
14	المطلب الثالث: مفهوم أخلاقيات المهنة والعوامل المؤثرة في المهنة بصفة عامة
14	الفرع الاول: مفهوم الأخلاقيات
14	الفرع الثاني: مفهوم أخلاقيات المهنة
15	المطلب الرابع: قواعد السلوك الأخلاقي
15	الفرع الأول: تعريف قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة
15	اولا: تعريف قواعد السلوك الاخلاقي للمهنة
16	ثانيا: خصائص قواعد السلوك الاخلاقي للمهنة
16	الفرع الثاني: أهمية وأهداف قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة
16	اولا: اهمية قواعد السلوك الاخلاقي للمهنة
17	ثانيا: اهداف قواعد السلوك الاخلاقي للمهنة
17	الفرع الثالث: معايير ومبادئ السلوك الأخلاقي للمهنة (من منظور المشرع الجزائري)
17	اولا: معايير السلوك الاخلاقي للمهنة
18	ثانيا: مبادئ الاخلاقية للمدقق من منظور المشرع الجزائري
20	الفرع الرابع: معايير قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة
20	المطلب الخامس: التهديدات المؤثرة على نهج إلتزام مدقق الحسابات بأخلاقيات المهنة
22	المطلب السادس: أدوات حماية أخلاقيات مهنة التدقيق
22	الفرع الاول: أدوات حماية تنشأ عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح
22	أولاً: أدوات حماية تنشأ عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح

2	ثانيا: تجربة الجزائر في وضع ادوات الحماية الناشئة عن التشريعات
3	
24	الفرع الثاني: أدوات حماية موجودة في بيئة العمل
24	اولا: أدوات حماية العامة موجودة في بيئة العمل
24	ثانيا: أدوات حماية الخاصة موجودة في بيئة العمل
26	المبحث الثاني: البعد التكويني لمدقق الحسابات
26	المطلب الأول: تنظيم مهنة مدقق الحسابات
26	الفرع الاول: النظام أساس
28	الفرع الثاني: التربص والإتمادات
31	الفرع الثالث: ممارسة المهنة
33	المطلب الثاني: معايير التدقيق الخارجي
33	الفرع الاول: أدوات حماية تنشأ عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح معايير عامة
35	الفرع الثاني: معايير العمل الميداني
36	الفرع الثالث: معايير إبداء الرأي
36	المطلب الثالث: معايير التدقيق الجزائرية
40	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: جودة القوائم المالية	
42	تمهيد
43	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية
43	المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية

43	الفرع الاول: تعريف القوائم المالية
43	الفرع الثاني: خصائص النوعية والقوائم لمالية
47	المطلب الثاني: مستخدموا القوائم المالية
49	المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية
49	الفرع الاول: أهمية القوائم المالية
49	الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية
57	المبحث الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي بجودة معلومات القوائم المالية
57	المطلب الاول: جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وخصائصها
57	الفرع الاول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية
57	الفرع الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية
58	المطلب الثاني: مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية
58	الفرع الاول: أهمية تدقيق القوائم المالية
59	الفرع الثاني: دور التدقيق في تحسين جودة المعلومة المحاسبية
59	الفرع الثالث: علاقة أبعاد التدقيق المحاسبي بجودة معلومات القوائم المالية
60	المطلب الثالث : مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية
61	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: أثر البعد الاخلاقي والتكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية	
63	تمهيد
64	المبحث الاول: منهجية الدراسة الميدانية
64	المطلب الاول: عينة ونموذج الدراسة
65	المطلب الثاني: تحليل اداة الدراسة

67	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص افراد العينة
71	المبحث الثاني: الاتساق البنائي والداخلي لفقرات المحور الاول
71	المطلب الاول: الاتساق الداخلي لفقرات المحور الاول
72	المطلب الثاني: الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني
74	المطلب الثالث: الاتساق الداخلي لفقرات المحور ثالث
75	المطلب الرابع: التحليل الاستدلالي لنتائج الاستبيان
80	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
80	المطلب الاول: اختبار الفرضية الثانية
81	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الاولى
84	خلاصة الفصل
87-86	الخاتمة
89	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

إن تعارض المصالح بين مستخدمين القوائم المالية وإدارة المؤسسة التي قدمتها وقد يدفع الإدارة إلى تقديم معلومات مضللة وغير سليمة من خلال القوائم المالية وذلك حتى تظهر المؤسسة بصورة ناجحة وقوية.

ولزيادة ثقة المتعاملين بالقوائم المالية أصبح من ضروري وجود طرف ثالث آخر محايد قادر ومؤهل للحكام على الواقع الفعلي للمؤسسة حيث أصبح محافظ الحسابات يؤدي دورا هاما وذلك من خلال الثقة التي يضيفها على المعلومات التي توفرها ومساعدتها في بلوغ اهدافها الإدارة للمهتمين بالمؤسسة.

ويعتبر محافظ الحسابات الضامن والوكيل لسلامة الحسابات وصدق القوائم المالية للمؤسسات وذلك عن طريق الفحص الذي يجري على الوثائق التي تصدرها المؤسسة تعتمد مهنة التدقيق أو محافظ الحسابات بشكل رئيسي على ثقة الجمهور لنجاحها ولتقديم خدماتها لجميع الأطراف التي لديها مصلحة في مخرجات هذه المهنة ومن ناحية أخرى يجب أن يكون مدقق الحسابات على دراية بالعديد من الإصدارات المهنية الحديثة

1-الإشكالية:

مما سبق يمكن صياغة إشكالية على النحو التالي:

- مامدى تأثير البعد الاخلاقي والتكويني للمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية؟ ويندرج تحت الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:
- مامدى تأثير البعد الأخلاقي على جودة القوائم المالية؟
- ماهو أثر البعد التكويني على جودة القوائم المالية؟

2-الفرضيات:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الأخلاقي ومدقق الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد التكويني ومدقق الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد التكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أهمية البعد الأخلاقي للمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية.
- أهمية البعد التكويني للمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية.
- أهمية التزام مدقق الحسابات بأخلاقيات المهنة ومعايير التدقيق الجزائري.

5- أسباب إختيار الموضوع:

- الأهمية التي يكتسيها البعد الأخلاقي والتكويني لمدقق الحسابات
- قلة الدراسات السابقة في مثل هذه المواضيع

6- الإطار الزمني والمكاني:

يتمثل الإطار الزمني لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع إستمارة الإستبيان وتاريخ إستلام آخر إستمارة خلال شهر ماي وجوان 2021 أما إطار المكاني لهذه الدراسة يتمثل في إستقصاء آراء أساتذة ومحافظي حسابات وأكاديميين تتمثل الحدود المكانية في ولاية المسيلة

7- المنهج المستخدم:

في هذه الدراسة إستخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للنظري أما بالنسبة للجانب التطبيقي إستخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تتم معالجته بإستخدام الإستبيان والذي تم إستنتاج أسئلته حسب ما جاء في الجزء النظري للدراسة وقد تم الإعتماد في التحليل على بعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي وبعض البرامج الإحصائية SPSS.

8- صعوبة الدراسة:

- النقص الكبير في المراجع المرتبطة مباشرة بشخص محافظ الحسابات.
- صعوبة توزيع وجمع الإستبيان.

9- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة حدادي سارة، دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الابداعية والحد من اثارها على جودة القوائم المالية، دراسة عبارة عن اطروحة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه الطور الثالث على مستوى كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة سنة 2020/2019 حيث تمحورة الاشكالية حول: **كيف يساهم محافظ الحسابات في اكتشاف مما رسة المحاسبة الابداعية والحد من اثارها على جودة المعلومات المالية؟** لذلك وجب على محافظ الحسابات المعرفة التامة بقواعد والمعايير المحاسبية وقواعد السلوك المهني والالتزام بها، والالمام بممارسات المحاسبية المضللة التي من الممكن ان يعتمد عليها المحاسب بتوجيه من الادارة او احد الاطراف ذات العلاقة، واتباع اليات مناسبة للحد من تلك الممارسات، لاضفاء الثقة والمصدقية على المعلومات المالية وحتى يمكنه ابداء رأي فني محايد عن مدى عدالة الكشوف المالية.

الدراسة الثانية: دراسة محمد أمين لونسية، تطور مهنة التدقيق في الجزائر واثرها على تحسين جودة المعلومات المالية، دراسة عبارة عن اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث على مستوى كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة سنة 2017/2016 حيث تمحورة الاشكالية حول: **مامدى مواكبة تطور مهنة التدقيق في الجزائر لتطورات العالمية واثرها على تحسين جودة المعلومة المالية؟** تحرص الجزائر على تطوير مهنة التدقيق في جميع جزيئتها للرقى بها الى مصف الدول الرائدة في المجال وذلك ما عبر عنه بسن قانون 01-10 المتبع بحزمة من المراسيم التنفيذية والوامر لضمان التطبيق الحسن والفهم الجيد لحقيقة الرقى بالمهنة وتطويرها سواء على صعيد الاخلاقي او المهني.

الفصل الأول : البعد الأخلاقي والتكويني للمدقق

الحسابات

تمهيد:

إهتم المشرع الجزائري بمهنة التدقيق وذلك من خلال القوانين والمراسيم التي سنها نظرا للدور الفعال الذي تقوم به مهنة تدقيق وذلك ماجعل محافظ الحسابات يتحمل مسؤوليات عدة تتقل كاهله تحصنه في الواقع من الوقوع في المخالفات، يهدف محافظ الحسابات من اداء عملية التدقيق تقديم تأكيد للمستخدمين مخرجات عملية التدقيق من خلال رأيه الفني المحايد بالإضافة الى الجانب الاخلاقي للمهنة لما له تأثير كبير على أصحاب المصالح وله أهمية في تهذيب السلوك المهني وذلك السلوك الذي يتأثر بالقيم والعادات مثلما يتأثر بالنظريات والمبادئ العلمية.

المبحث الأول : البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات

المطلب الأول : ماهية التدقيق

الفرع الأول : مفهوم التدقيق وأنواعه وأهدافه

أولاً: مفهوم التدقيق

تعددت تعريف التدقيق واختلفت حول تبيان أهدافها إلا أنها اتفقت في عمومياتها على أن التدقيق يدور حول الفحص، التحقيق والتقرير ونذكر أهمها:

التعريف الأول:

عرفت الجمعية العامة الأمريكية (AAA) التدقيق على أنها "عملية منظمة وممنهجة لجمع الأدلة والقرائن وتقييمها، بشكل موضوعي، المتعلقة بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، ذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية.⁽¹⁾

التعريف الثاني:

كما عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA تعريف وصفي مفاده أن التدقيق هو عملية فحص واختبار للبنود الواردة بالقوائم المالية، بالرجوع إلى الحسابات والسجلات والمستندات المنشأة، بغرض إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للميزانية وحساب نتائج أعمال الشركة موضوع التدقيق".⁽²⁾

ونستخلص من التعاريف السابقة أن عملية التدقيق هي عملية فحص أدلة الإثبات يقوم بها شخص مهني محترف ومستقل بهدف تقييم الإجراءات السارية داخل الشركة (محاسبية،

(1) AAA,Committee on Basic Auditing concepts ,A Statement On Basic Auditing concepts ,American Accounting Association,1973,p2.

(2) لونسية محمد أمين ، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث علوم تجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص33.

إدارية....)، وذلك لتقديم تقرير يعتبر كضمان لكل الأطراف ذات العلاقة حول صحة وصدق المعلومات المالية لذا فان عملية التدقيق تشمل على عناصر: (1)

شكل رقم 01: عناصر عملية التدقيق



المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على ماسبق

الفرع الثاني: أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها، حيث

يقسم التدقيق وفق العديد من حيث المعايير الآتية: (2)

(1) حدادي سارة، دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسة المحاسبة الإبداعية والحد من اثارها على جودة المعلومات المالية، أطروحة دكتوراه ل م د (LMD) في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص 80.

(2) المرجع نفسه، ص 83.

الجدول رقم(01): أنواع التدقيق باعتماد على عدة معايير

<p>تدقيق كلي: هو التدقيق الذي يحمل المدقق إطارا غير محدد للعمل الذي سيؤديه.</p> <p>تدقيق جزئي: هو ذلك النوع من التدقيق الذي توضع فيه بعض القيود على نطاق فحص المدقق للعمليات المالية.</p>	<p>نطاق العمل</p>
<p>تدقيق داخلي: هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف داخل المؤسسة.</p> <p>تدقيق خارجي: هو التدقيق الذي يتم بواسطة شخص خارج المؤسسة (سنتطرق إليه بتفصيل في المطلب الموالي).</p>	<p>الجهة التي تقوم بهذه الخدمة</p>
<p>تدقيق مستمر: هذا النوع من التدقيق تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية وعادة ما يتم ذلك بطريقة منظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، ويتميز هذا النوع من التدقيق بوجود وقت كافي للمدقق مما يسمح له بتعرف أكثر على المؤسسة.</p> <p>تدقيق نهائي: يتميز هذا النوع على انه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم الختامية، ويلجأ المدقق عادة إلى هذا النوع من التدقيق في المؤسسات صغيرة الحجم</p>	<p>زمن إجراء التدقيق</p>
<p>تدقيق إلزامي: هو التدقيق إجباري وملزم بحسب نصوص التشريعات والقانونين، يتميز هذا النوع بعنصر الإلزام.</p> <p>تدقيق غير إلزامي: هو التدقيق الذي يتم بمحض إرادة صاحب المؤسسة.</p>	<p>لالتزام</p>

المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على أطروحة دكتوراه حدادي سارة.

الأنواع الرئيسية للتدقيق والفرق بينهم: يمكن عرض أنواع التدقيق ملخصة في الجدول رقم (1) كالآتي :

الجدول رقم (02): الأنواع الرئيسية للتدقيق والفرق بينهم

أساس المقاربة	تدقيق القوائم المالية (البيانات المالية)	التدقيق التشغيلي (النشاط)	تدقيق الالتزام (الرقابة)
الغرض	فحص القوائم المالية، وتحديد ما إذا كانت تعطي صورة حقيقة وصادقة، وأنها تعرض بعدالة الميزانية المالية وجدول الحسابات النتيجة للمؤسسة وتدفعاتها النقدية	دراسة وحدة خاصة بأحد المؤسسات بهدف قياس فعالية وكفاءة التشغيل	فحص إجراءات المؤسسة والسجلات المالية المؤدبة لتحديد ما إذا كانت المؤسسة تتبع إجراءات وقواعد خاصة أو لوائح محددة من قبل الهيئات العليا، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان قد تم الالتزام بالمتطلبات الخارجية بالقرض
المعلومات	القوائم المالية للمؤسسة	عدد سجلات الأجور التي تم تشغيلها في الشهر، والتكاليف التي تم اتفاقها بالإدارات وعدد الأخطاء التي تم ارتكابها	سجلات ودفاتر المؤسسة
المعايير المقررة	المبادئ المحاسبية	معايير المؤسسة من	شروط اتفاقية

الحصول على القرض	الكفاءة والفعالية في إدارة الأجور	المتعارف عليها	
القوائم المالية والحسابات	تقارير الأخطاء وسجلات الأجور وتكاليف التشغيل حساب الأجور	الدفاتر والمستندات والمصادر الخارجية للأدلة	أدلة الإثبات المتاحة

المصدر: أمين السيد احمد لطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص30.

من الملاحظ أن كل نوع من هذه الأنواع يقوم بها مدقق متخصص، فالمدقق الخارجي يهتم بصفة أساسية بتدقيق القوائم المالية، أما المدقق الداخلي فيركز على التدقيق التشغيلي وتدقيق القوائم المالية والمدقق الحكومي يهتم بأداء تدقيق الالتزام، ولكن في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات فإن العمليات المختلفة أصبحت متداخلة ومتكاملة لحد الكبير.⁽¹⁾

الفرع الثالث: أهمية التدقيق

أهمية مهنة التدقيق نجدها تعود لعدة أسباب أبرزها:

- أسباب تاريخية متمثلة في تطوير المحاسبة بظهور الدفاتر والسجلات مارجح فرضية حدوث أخطاء، تضلل مستعمليها بما يولد الشك حول صحة ومصداقية القوائم المالية.
- التوافق والتجانس لنتزايد الأهمية التدقيق في علاقة عكسية مع العنصر ، حيث يعزز انعدام التجانس والتوافق في العمليات المحاسبية إلى ضرورة تدقيق المعلومات المالية، لتأكد من اعتماد المبادئ المتعارف عليها.
- من بين الأسباب الحديثة التي لازمت أهمية المهنة الحاجة إلى تطبيق البيانات المالية (التدقيق الإلزامي)، الحاجة للاستشارات الضريبية والمحاسبية والإدارية (التدقيق الاختياري).
- القابلية للمقارنة من احد الأسباب التي تبعث على أهمية المهنة حيث تختلف الطرق والنظم المحاسبية والتطبيقات من بلاد إلى أخرى، حيث تعتبر الأخطاء الجوهرية في بلاد معين غير

(1) احمد ميلي سمية، اثر استخدام اساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ القرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنك ومالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 76.

مهمة في بلاد أخرى وهذا ما يؤدي للأضرار بالقوائم المالية بين بلدين مختلفين، ما يوجب وضع تفسيرات مبررة للاختلاف من طرف خبير في المهنة يحدد الأهمية النسبية للأخطاء. (1)

المطلب الثاني: التدقيق الخارجي

الفرع الأول: تعريف التدقيق الخارجي وخصائصه

أولاً: تعريف التدقيق الخارجي

هو عملية منظمة يقوم بها شخص مستقل عن الشركة، بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وشرعية الكشوف المالية وفقاً لمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها، لخدمة الأطراف ذات العلاقة بالشركة محل التدقيق. (2)

ثانياً : خصائص التدقيق الخارجي

تتمثل خصائص التدقيق الخارجي في ما يلي باختصار: (3)

- عملية منظمة ؛

- عملية هادفة؛

- عملية موضوعية؛

- المدقق مستقل أي يقوم بعمله دون الخضوع لضغوط الغير؛

تتم في إطار معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق الخارجي وأنواعه

أولاً: أهمية التدقيق الخارجي

إن أهمية التدقيق الخارجي تظهر في أنها وسيلة تخدم أطراف عديدة تعتمد اعتماداً كبيراً على المعلومات المالية في اتخاذ القرارات وهذه الأطراف تتمثل في: (4)

(1) محمد أمين لونسية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2) حدادي سارة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(3) المرجع نفسه، ص 59.

(4) حدادي سارة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الجدول رقم (03): أهمية التدقيق الخارجي والأطراف المستفيدة من المعلومات المالية

الأطراف	الأهمية
الإدارة	تمكنهم المعلومات من مراجعة الأداء وتقييم عملية إعداد التقارير عن العمليات المالية المعقدة
حملة الأسهم	اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي
الموظفين واتحادات العمال	هؤلاء بحاجة إلى المعلومات تمكنهم من تقدير الربحية وكذا الأجور المستقبلية
العملاء والموردون والمنافسون	تقييم مدى استمرارية تعهدات المؤسسة كمصدر أو مستهلك للسلع والخدمات وكذا تقييم القوة التنافسية للمؤسسة
الدائنون والبنوك	تحديد مدى إمكانية منح القروض للمؤسسة
المستثمرون	يحتاجون لمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات حول إمكانية الاستثمار في المؤسسة

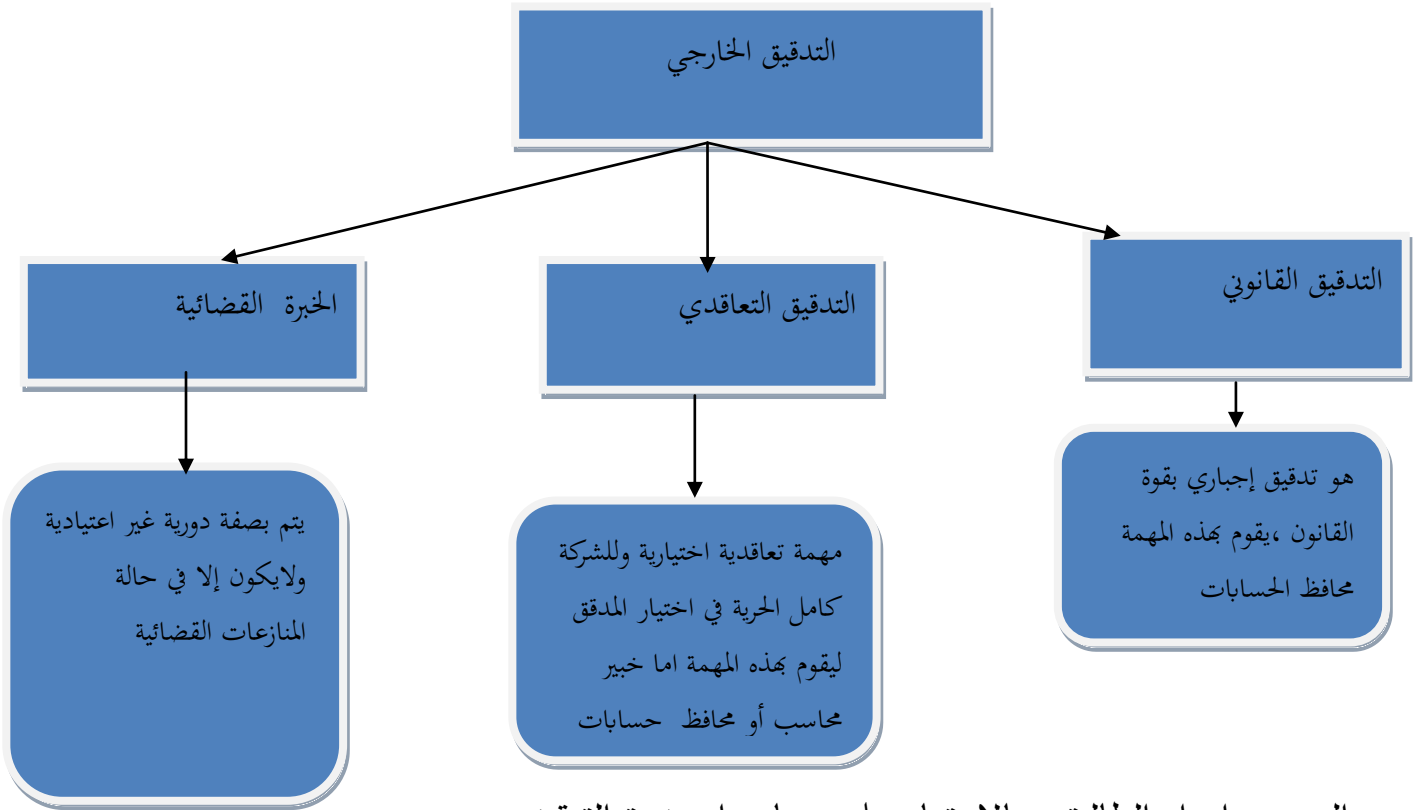
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على محاضرة مدخل إلى تدقيق

الفرع الثاني: أنواع التدقيق الخارجي

ينقسم التدقيق الخارجي إلى التدقيق القانوني والتعاقدية وكذا الخبرة القضائية وسيتم

توضيح ذلك في الشكل الموالي: (1)

(1) حميدي احمد سعيد، محاضرة مدخل إلى تدقيق، قسم مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص3،4.



المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على محاضرات ندوة التدقيق

الجدول رقم (04): مقارنة بين أنواع التدقيق الخارجي

المميزات	تدقيق قانوني	تدقيق تعاقدى	خبرة قضائية
طبيعة المهنة	مؤسسة ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	المديرية العامة أو مجلس الإدارة	المحكمة
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة تجاه الأطراف
المسؤولية	مدنية، جزائية وتاديبية	مدنية، جزائية وتاديبية	مدنية، جزائية وتاديبية
الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى تطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثالثن 2008، ص2.

الفرع الثالث: تعريف مدقق الحسابات

-**محافظ الحسابات:** يعد محافظ الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. (1)

-**الخبير المحاسبي:** يعد الخبير المحاسبي كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع حسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات. (2)

المطلب الثالث: مفهوم أخلاقيات المهنة والعوامل المؤثرة في المهنة بصفة عامة

الفرع الأول: مفهوم الأخلاقيات

قد عرفت الأخلاقيات بأنها مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي تحكم تصرفات الأفراد بحيث تحدد وتوضح ما هو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ. (3)

الفرع الثاني: مفهوم أخلاقيات المهنة

الأخلاقيات المهنية لا تقتصر على المبادئ والقواعد الأخلاقية للفرد العادي، بل تتجاوز ذلك لتشكل مجموعة من القواعد بحيث تصبح قواعد مهنية واقعية وقابلة للتطبيق توجه أصحاب المهنة نحو السلوك المهني، وذلك يتطلب أن يلتزم المهنيون بالسلوك الأخلاقي الذي يعود بالنفع فيما بعد على المجتمع. (4)

تعرف أخلاقيات المهنة أيضا بأنها مجموعة قواعد وأصول متعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة التي تستلزم عند الممارس سلوكا معيناً يقوم على الالتزام، حيث يكون مراعتها

(1) المادة (22)، القانون 01-10 الصادر في 28 رجب 1431 هـ الموافق ل 11-07-2010 م، يتعلق بمهن الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.

(2) المادة (18)، القانون 01-10، مرجع سبق ذكره.

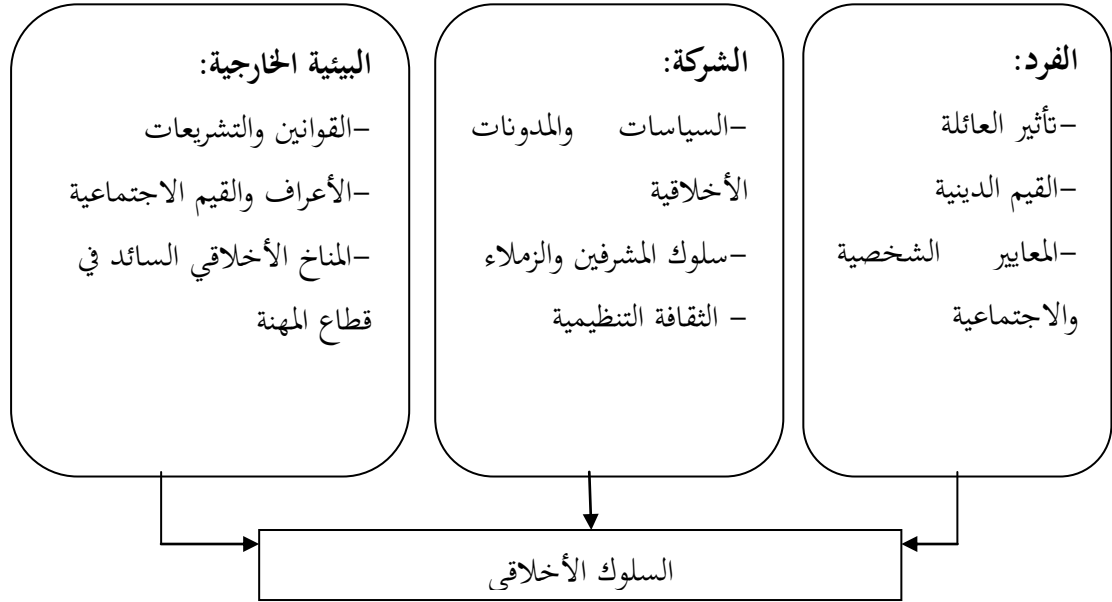
(3) محمود بكر خليل عبد العال، مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية - غزة، 2015، ص 20.

(4) المرجع نفسه، ص 21.

المحافظة على المهنة وشرفها، وإخلال بها خروج عليها وعلى شرفها، وهي توفر غرضين بالنسبة لأعضاء المهنة الواحدة الأول حماية أفضل لأعضاء المهنة والثاني للجمهور. (1)

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في المهنة بصفة عامة

شكل رقم (03): العوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي للمهنيين



المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على المكتسبات القبلية

المطلب الرابع: قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

الفرع الأول: تعريف قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة وخصائصه

أولاً-تعريف قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

عرفت قواعد السلوك المهني بأنها: مجموعة من المبادئ والقيم التي الأخلاقية التي ترم جميع الفئات والأفراد الذين يتفاعلون في المجتمع خلال أدائهم لواجباتهم ومسؤولياتهم المنطوية بهم ومختلف أعمالهم من اخذ وعطاء وبيع وشراء وغيرهم. (2)

كما عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قواعد السلوك المهني بانتهاك مجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم. (3)

(1) حدادي سارة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(2) محمود بكر خليل عبد العال، المرجع سبق ذكره، ص 22.

(3) المرجع نفسه، ص 21.

كما يعرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في تركيبة قواعد السلوك الأخلاقي بأنه "عبارة عن مبادئ وقواعد وتفسيرات وأحكام والمبادئ تمثل نصوصا تعبر عن المسؤولية التي تشكل إطارا عاما للقواعد التي تحكم السلوك، والقواعد واسعة تعطي وصفا دقيقا لسلوك الذي يحل بالمسؤوليات المذكورة ضمن المبادئ، والتفسيرات توفر توجيهات حول نطاق وتطبيق القواعد من دون أن تحد منها، والأحكام تلخص تطبيقات القواعد والتفسيرات على مجموعة من الأوضاع والحالات الحقيقية. (1)

ثانيا- خصائص قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

- **سلوك هادف:** بمعنى أن السلوك الأخلاقي يسعى إلى تحقيق غاية معينة أو إشباع حاجة معينة.

- **سلوك متنوع:** أي أن السلوك يظهر بصورة متعددة ومتنوعة حتى يتوافق مع المواقف التي يواجهها.

- **سلوك مسبب:** هذا السلوك لا يظهر من العدم بل دائما يكون هناك سبب إلى ظهوره.

- **سلوك يفترض به المرونة:** بمعنى يعدل طبق للظروف والمواقف. (2)

الفرع الثاني: أهمية وأهداف قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

أولا- أهمية قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

- ضرورة وضع أنظمة وقواعد لممارسة المهنة كمشجع أساسي لأعضاء مجلس الإدارة على التفكير واتخاذ القرارات
- انعدام آداب وأخلاقيات المهنة يؤدي إلى الغش والخداع وانعدام الثقة وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- يجب أن تكون لأي مهنة قواعد ومبادئ تحكم تصرفات أصحابها تجاه المجتمع الذي يتواجدون به والبيئة التي يعملون به.

(1) دليل المحاسبين، قواعد الأخلاقية، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ترجمة جمعية مدقق الحسابات القانونيين الفلسطينية، 2002، ص14.

(2) الراوي شيماء، محمد سمير، دور الالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة في تحقيق الإبداغ المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007، ص27.

- تعتبر قواعد السلوك المهني بالنسبة للمدقق الحسابات لهم بمثابة إرشاد الذي يجب أن يلتزم به المدقق لما تتضمنه من مبادئ وقواعد تحكم عمله وعلاقته مع زملائه بالمهنة ومع العملاء.(1)

- لا تقتصر مسؤولية مدقق الحسابات لا تقتصر على تلبية احتياجات الزبون وصاحب العمل ومعايير المحاسبة وإنما تحددها بصورة كبيرة المصلحة العامة.

- استمرارية مدقق الحسابات في تقديم الخدمات المتميزة للجمهور من أجل المحافظة على مركزهم الجيد.

ثانيا- أهداف قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

يمكن أن نقوم بتلخيص أهداف قواعد السلوك المهني كالتالي: (2)

-السعي إلى تحقيق مستويات أداء مرتفعة لمدقق الحسابات.

-العمل على اكتساب ثقة المجتمع من خلال تقديم معلومات موثوقة تخدم متخذي القرار والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

-رفع مستوى مهنة التدقيق وذلك بإظهار حرص العاملين بهذه المهنة على المصلحة العامة.

-تنمية روح التعاون بين المحاسبين والمدققين والقيام على مصالحهم ورعايتهم.

-تدعيم النصوص القانونية والأحكام لتوفير الكفاية المهنية والعلمية لمدقق الحسابات.

الفرع الثالث: معايير ومبادئ السلوك الأخلاقي للمهنة (من منظور المشرع الجزائري)

أولا-معايير السلوك الأخلاقي للمهنة

-الأمانة: تتجلى الأمانة في الصدق والنزاهة والصراحة، أي أن المدقق يجب أن لا يكذب ولا يغش ولا يخادع.

- العدالة: يجب إن يستطيع المدقق على الاعتراف بالأخطاء المكتشفة معتمدا على الأدلة والبراهين كما يجب أن يلتزم بالعدالة عند التعامل مع الغير على نحو متكافئ مع تقبل الاختلاف.

(1) محمود بكر خليل عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

(2) المرجع نفسه، ص28 .

-**الولاء والإخلاص:** يجب إن يعم إخلاص المدقق على كل من حوله، كما يجب أن يميز بين المعلومات التي لا تمثل أسرار والتي تمثل أسرار بحيث لا يفصح عن هذه الأخيرة مع الحفاظ على قدرة التوصل إلى الحكم النهائي المحايد.

-**الاستقامة:** يجب أن يتسم الرد بالشجاعة أي يكون مقتنع بما يصرح به ولا يعمل بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

-**حفظ الوعد:** يجب أن يحفظ المدقق العهد أي يكون محلا للثقة باحترام الاتفاقات وتنفيذ الالتزامات وعدم إيجاد تبريرات وأعدار لخرق أي تعهدات.

-**المسؤولية:** يجب أن يتحمل المدقق مسؤولية القرارات المتخذة من طرفه والمتعلقة بنتائج الأعمال المستقبلية سواء كانت خاطئة أو صحيحة.

-**احترام الآخرين والاهتمام بهم:** يجب أن يتميز المدقق بالليونة أي يكون كريما وعطوفا لديه القدرة على العطاء بتقديم الخدمة للآخرين في حدود الامكان دون التورط في متاعبهم وعدم الحط من قدراتهم.

-**المثابرة والسعي نحو التفوق:** يجب أن يجتهد المدقق بكافة مسؤولياته الشخصية والمهنية لكي يكون مثابرا وساعيا للتفوق في كامل المجالات حيث يجب أن يتميز بالجد والالتزام لكي يكون محل الاعتماد من الغير.

-**الالتزام بالمواطنة والقوانين:** يجب أن يكون المدقق ذو ضمير اجتماعي بمشاركته في الخدمة العامة ويجب أن يلتزم بالقوانين والتعليمات واللوائح ويتمتع ويمارس حقوقه الديمقراطية وامتيازاتها. (1)

ثانيا - مبادئ الأخلاقية للمدقق من منظور المشرع الجزائري:

اهتم المشرع الجزائري بالجانب الأخلاقي للمدقق إذ خصص له قانون رقم 96-136 المؤرخ في افريل 1996، وتضمن هذا الأخير واجبات وحقوق المهني ولم يتطرق سوى لبعض المعايير أو قواعد السلوك المهني التي هي متضمنة في الواجبات:

-**النزاهة:** حيث أشار المشرع الجزائري إلى هذا المعيار وذلك بمضمون المادة 02:

(1) هبري أسيا وآخرون، دور أخلاقيات مهنة التدقيق في الالتزام بالمسؤوليات في ضوء شروط التأديب، مجلة الحقيقة، جامعة ادارار، الجزائر، العدد 39، 23-02-2017 .

- يجب على عضو النقابة أن يتحلى بدرجة عالية من الرصانة في أداء مهامه وان يحرص في حياته الخاصة والمهنية على تجنب كل تصرف من شأنه المساس بكرامة المهنة وشرفها، ويجب عليه خاصة أن يؤدي مهمته بصرامة وهدوء. (1)

- كما يجب أن تستند الإجراءات إلى مقاييس التي تنشرها النقابة أو القواعد المتعارف عليها عموما.

- **الموضوعية:** أشار المشرع الجزائري إليها في المادتين 04 و05 إذ يجب على المهني أن ينفذ بعناية، طبقا للمقاييس المهنية، كل الأعمال الضرورية مع مراعاة مبدأ الحياد والإخلاص والشرعية المطلوبة وكذا القواعد الأخلاقية والمهنية. (2)

كما يجب على المهني، عند ممارسته مهامه المتعلقة بمسك المحاسبة وإعداد الحصيلة والتفتيش والرقابة الحسابية والمحاسبية والتصريحات الجنائية وتصريحات الشركات وفي مجلس التسيير، ان يعلم الزبون، وان ينفذ الخدمات المطلوبة منه بعناية، وان يحترم الآجال المتفق عليها، وأخيرا يجب عليه أن يتابع في مجال رقابة الحسابات كل التحريات الضرورية التي من شأنها أن تكون لديها رأيا معللا ومؤسسا، فيما يخص التصريحات الجنائية وتصريحات الشركات، على احترام زبائنه، مع اخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع في وضعية تواطؤ قد تشوه حياده واستقلاله وتحمل المسؤولية. (3)

- **السر المهني:** ذكر هذا المعيار في المادة 06 يجب على أعضاء النقابة الالتزام بالسر المهنة في أداء مهنتهم، غير أنهم لا يتقيدون بسر المهنة في الحالات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، ولا سيما بموجب اطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة، أو بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين بشأنهم، أو عندما يدعون إلى للإدلاء بشهاداتهم أمام غرفة المصالحة والتأديب والتحكيم، كما يسهر المهنيون على احترام موظفيهم والمتدربين لديهم واجب السر المهني. (4)

(1) المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 136-96 المؤرخ في 15 افريل 1996 المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، ج.ر، العدد 24 المؤرخة في 17 افريل 1996.

(2) المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 136-96 المشار إليه سابقا.

(3) المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 136-96 المشار إليه سابقا.

(4) المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 136-96 المشار إليه سابقا.

الفرع الرابع: معايير قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

- قواعد السلوك المهني تمثل الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها مدقق الحسابات في عمله حتى يكون ملتزما بالمعايير الأخلاقية العامة ومن أهمها: (1)
- مراعاة زملاء المهنة: فلا ينافسهم من خلال الإعلانات أو دفع سمسة أو عمولة للحصول على العملاء.
 - أن يتأكد من إتباع المبادئ المحاسبية الموضوعية في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.
 - أن لا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة.
 - مراعاة كرامة المهنة: فيحظر على مدقق الحسابات القيام بأي عمل يسيء إلى سمعة المهنة التي يمثلها.

المطلب الخامس: التهديدات المؤثرة على نهج التزام مدقق الحسابات بأخلاقيات المهنة

- هناك نهج عام للالتزام أخلاقيات مهنة التدقيق، هذا النهج قد يواجه تهديدات في ظروف متعددة ويمكن تصنيف هذه التهديدات على النحو التالي: (2)
- وجود مصلحة شخصية للمدقق:** نتيجة لتأثير مصالح مالية أو غيرها من المصالح على حكم أو سلوك المدقق على نحو غير ملائم.
- ومن أمثلة الحالات التي قد تنشأ عنها التهديدات بسبب المصلحة الشخصية للمدقق مايلي :

- وجود مصلحة مالية مباشرة لدى العميل أو اشتراك مع العميل في مصلحة.
- وجود علاقة عمل وثيقة مع العميل.
- القلق الناتج عن إمكانية فقدان العميل.
- ربط الأتعاب بتحقيق شروط معينة.

(1) حدادي سارة، مرجع سبق ذكره، ص96 .

(2) قادري عبد القادر، أخلاقيات المهنة عامل أساسي لنجاح مهمة مدقق الحسابات في تدقيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، ص114-118.

القيام بالتدقيق ما تم إعداده بمعرفة نفس المدقق: يتمثل هذا التهديد في إمكانية عدم قيام المدقق بشكل ملائم بتقييم نتائج حكم سابق اتخذه أو خدمة منجزة من قبله أو من زميله في مؤسسة التدقيق، حيث يعتمد المدقق على تقييمه لذلك الحكم أو تلك الخدمة السابقة عند تكوين رأيه، ومن أمثلة الحالات التي تنشأ فيها التهديدات مايلي:

-اكتشاف خطأ هام أثناء إعادة تقييم أعمال المدقق.

-إعداد تقارير عن تشغيل النظم المالية بعد المشاركة في تصميمها أو تنفيذها.

-أن يكون احد أعضاء فريق خدمة التدقيق قد التحق حاليا كمدير أو مسئول لدى عميل خدمة التدقيق وأنه كذا خلال فترة وجيزة سابقة.

- القيام بخدمات أخرى للعميل تؤثر بشكل مباشر على موضوع عملية خدمة التأكد.

الدفاع عن مصالح العميل أمام الغير: أي مساندة العميل في موقفه إلى الدرجة التي تؤثر قد على موضوعيته، ومن أمثلة الحالات التي تنشأ التهديدات مايلي:

-الترويج للأسهم أو الأوراق مالية الخاصة بشركة مقيدة عندما تكون هذه الشركة عميل تدقيق للقوائم المالية.

-القيام بدور المحامي نيابة عن عميل التدقيق في القضايا وحل المنازعات مع الغير.

التالف غير مهني مع العميل: ويحدث هذا في حالة وجود علاقة طويلة الأمد أو علاقة وثيقة مع العميل بحيث يتعاطفا المدقق مع مصالح العميل أو يوافق على أعماله، ومن أمثلة الحالات التي تنشأ عنها التهديدات مايلي:

-عندما يكون لأحد الأعضاء فريق التدقيق واحدا من أفراد عائلته المقربين يعمل كمديرا أو مسئولا لدى عميل، أو شريك سابق بالمؤسسة أو قريبا من أفراد أسرته أو احد أفراد عائلته المقربين يعمل كموظفا لدى العميل في موقع يسمح له بممارسة نفوذ مباشر جوهري بشأن موضوع المهمة.

- قبول هدايا من عميل ما لم تكن قيمة الهدية ضئيلة للغاية.

-ارتباط المسئولين عن فريق العمل للفترة طويلة بالعمل.

الضغوط التي يفرضها العميل: أي يمنع المدقق من التصرف بموضوعية عن طريق التهديدات الفعلية أو المتوقعة من العميل، ومن أمثلة الحالات التي تنشأ عنها التهديدات مايلي:

-التهديد باستبداله أو الاستغناء عنه؛

-التهديد بمقاضاته؛

-ممارسة ضغوط عليه لتقليل نطاق العمل بغرض خفض الأتعاب؛

المطلب السادس: أدوات حماية أخلاقيات مهنة التدقيق

من شأن أدوات الحماية التخلص من التهديدات السابقة(بخلاف غير مؤثر)، أو تخفيضها إلى مستوى معقول، وتصنف أدوات الحماية على النحو التالي: (1)

-أدوات حماية تنشأ عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح

-أدوات حماية موجودة في بيئة العمل

الفرع الأول: أدوات حماية تنشأ عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح

أولاً-أدوات حماية تنشأ عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح:

تتضمن مايلي على سبيل المثال:

-التكوين النظري والتطبيقي والخبرة المشتركة لدخول المهنة؛

-متطلبات التكوين المهني المستمر؛

-لوائح حوكمة الشركات؛

-المعايير المهنية؛

-الإجراءات الرقابية والتأديبية من قبل المهنة أو الأجهزة التنظيمية؛

- المراجعة الخارجية من طرف ثالث مؤهل قانونيا للتقارير، البيانات، البلاغات أو المعلومات المعدة من طرف المدقق.

بإضافة إلى ماسبق هناك بعض أدوات حماية التي قد تزيد من إجراءات ردع السلوكيات غير الأخلاقية، وتتضمن مايلي :

-وجود نظام فعال ومعروف للكافة بشأن رفع الشكاوي صادرة من المنظمات المهنية أو الجهات

الرقابية مما يمكن الزملاء والجمهور من الانتباه للسلوكيات غير الأخلاقية

-وجود نص صريح يلزم الإبلاغ عن أي مخالفات للمتطلبات الأخلاقية؛

(1) قادري عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص118،119.

ثانيا- تجربة الجزائر في وضع أدوات الحماية الناشئة عن التشريعات (شروط ومهام ممارسة المهنة)

تعتبر أدوات الحماية الناشئة عن التشريعات من أهم الأدوات المستخدمة في الجزائر قصد إلزام المدققين الخارجيين بالالتزام بمسؤولياتهم الأخلاقية التي لا تفرضها عليهم مهنة التدقيق المحاسبي، حيث نجد أن مواد القانون المتعلقة بالمهنة المحاسبية ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد تتضمن عدة أدوات حماية يمكن حصرها في المواد التالية: (1)

المادة 08: لممارسة مهنة محافظ حسابات يشترط:

-حيازة الجنسية الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.

-أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.

-أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.

المادة 37: لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى أي أجر أو امتياز مهما كان شكله، باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته.

ولا يمكن احتساب الأتعاب، في أي حال من الأحوال، على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية.

المادة 64: يمنع محافظ الحسابات من ممارسة مايلي:

-كل نشاط تجاري لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالعلامات التجارية.

-كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني.

-كل عهدة إدارية أو عضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري.

- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة.

المادة 65: يمنع محافظ الحسابات من:

-القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركة التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

-القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين.

(1) الجزائر قانون رقم 10-01 مؤرخ رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بالمهنة المحاسبية ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد، الجريدة الرسمية، عدد 42، 11-07-2010، المواد: 08، 37، 64، 65، 66، 67، 68.

- قبول ولو بصفة مؤقتة مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد اقل من ثلاث سنوات من انتهاء عهده.

المادة 66: لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تحصلوا على أجور وأتعاب أو امتيازات أخرى لاسيما في شكل فروق أو تسبيقات أو ضمانات من شركة أو الهيئة خلال ثلاث سنوات الأخيرة كمحافظ حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة.

المادة 67: يمنع محافظ الحسابات السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية.

كما يمنع من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

الفرع الثاني: أدوات حماية موجودة في بيئة العمل:

وتتقسم إلى: (1)

أولاً- أدوات الحماية العامة في بيئة العمل: هي مجموعة من الأدوات التي تتعلق بمؤسسات التدقيق التي تتضمن مجموعة من فرق العمل والموظفين وعلى سبيل المثال:

- تركيز قادة المؤسسة على أهمية الاستقلالية وانه من المنتظر أن يقوم أعضاء فريق خدمات التدقيق بالعمل بما يحقق الصالح العام.

- قيام قادة المؤسسة بغرز روح التصرف وفقاً للصالح العام في فريق العمل.

- وجود سياسات وإجراءات لتنفيذ رقابة الجودة على المهمة والإشراف عليها.

- إخطار جميع الشركاء والموظفين المهنيين بالمؤسسة بأية تغييرات تطرأ على السياسات وإجراءات المؤسسة أولاً بأول بما في ذلك تقديم التدريب اللازم والتعليم المناسب.

- وجود آليات لفرض العقوبات بما يضمن الالتزام بالسياسات والإجراءات.

ثانياً- أدوات الحماية الخاصة في بيئة العمل: ومن أمثلة ذلك:

- إشراك مدقق محاسبي آخر لفحص الأعمال التي تمت أو تقديم المنشورة عند الضرورة.

(1) قادري عبد القادر، نفس المرجع، ص 122-123.

- مناقشة القضايا الأخلاقية مع المسؤولين عن الحوكمة لدى العميل.
- إشراك مؤسسة أخرى لأداء أو إعادة أداء جزء من المهمة.
- تغيير وتدوير الشركاء وكبار المسؤولين عن فريق التدقيق.

المبحث الثاني: البعد التكويني لمدقق الحسابات

سننظر في هذا المبحث الى تنظيم مهنة مدقق الحسابات في المطلب الاول وكذا الى معايير تدقيق الخارجي ومعايير التدقيق الجزائية في المطلب الثاني والثالث على التوالي

المطلب الأول: تنظيم مهنة مدقق الحسابات

لقد جاء في الفقرة الأولى من نص المادة 13 أن الخبير المحاسبي هو المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات، في التشريع الجزائري المنظم لمهنة محافظ الحسابات في الفصل الخامس من القانون 10-01.

الفرع الأول: النظام الأساسي

يقتضي النظام الأساسي لممارسة مهنة محافظ الحسابات عدة مبادئ وأسس يتطلب تحقيقها على وجه الترتيب من حيث الإجراء.

مبدأ التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات، انطلاقا من تحقيق شروط وكيفيات الاعتماد كالتالي:

-جنسية جزائرية؛

-حيازة شهادة لمحافظ الحسابات من معهد التعليم المتخصص؛

-التمتع بالحقوق المدنية والسياسية؛

-غير مسبوق قضائيا بحكم مغل بشرف المهنة؛

-أداء اليمين المنصوص عليه في المادة 06 من القانون 10-01 أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم.

عن كيفيات الاعتماد فتكون وفق خطوات لا بد وان يراعي فيها الجانب التنظيمي والإداري، كما يلي:

-إرسال رسالة موصى عليها بوصل استلام لطلب الاعتماد كمحافظ حسابات

-يعود للمجلس حق التقدير لصلاحيّة الشهادة أو الإجازة المهنية لكل مترشح

-للمجلس حق التحقيق من طلب الاعتماد

-تتم الإجابة عن طلب الاعتماد بالرفض المعلن أو القبول في ظرف أربعة أشهر، لطالب

الاعتماد الحق بالطعن إلى المحكمة في حالة عدم تلقيه الرد

-اتخاذ عنوان مهني لأجل التسجيل في جدول المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات

-حرية ممارسة المهنة في كامل التراب الوطني بمكتب واحد خاضع لجميع شروط ومقاييس ممارسة المهنة ،يتم الترخيص لأجل فتح فروع أخرى من طرف الوزير المكلف بالمالية
-الاعتماد كخبراء قضائيين في محاكم الإجراءات المدنية والجزائية

1- جدول المنظمة الوطنية لمحافظة الحسابات: يتم إنشاء لائحة بأسماء محافظي الحسابات المؤهلين لدخول المجال المهني عبر التحقق ممن تتوفر فيهم الشروط السابقة الذكر، يتم ذلك عبر مراحل:

أ-مرحلة الإيداع: أولى المراحل في المسار حيث يتوجه المترشح لممارسة المهنة بملف إداري إلى الغرفة الوطنية للمحافظين،يحتوي الملف على شهادة جامعية ليسانس تخصص مالية أو شهادة تعادلها متعرف بمعادلتها وبعض الوثائق الأخرى.

ب-مرحلة دراسة الملف: يقوم المجلس الوطني من خلال الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بدراسة ملف المترشح، التأكد من صحة الوثائق والمؤهل إداريا، إعطاء الموافقة على صحة الملف.

ج- مرحلة المشاركة في المسابقة: يستدعى المترشح عبر الإعلان العلني في الصحف أو على موقع الانترنت المخصص للمجلس أو عبر الهاتف إلى إجراء اختبار كتابي وشفهي على الترتيب بحيث لا يمكن لمن رب في الامتحان الكتابي أن يمر إلى امتحان شفهي

د-مرحلة الاستدعاء: يستدعى الناجحين في المسابقة برسالة موصى عليها لأجل الالتحاق بالمعهد الوني المتخصص، في تسديد مبلغ التكوين، يجري المترشح تكوين أكاديمي تتخلله امتحانات ونشاطات أكاديمية تكمل بشهادة نجاح في نهاية المدة المقدرة بسنتين.

2-حقوق وواجبات محافظي الحسابات: يمكن اجاز حقوق وواجبات محافظ الحسابات في الجدول التالي:

الجدول رقم(04):حقوق وواجبات محافظ الحسابات

الواجبات	الحقوق
-الالتزام بالسر المهني	-حق الأتعاب
-الالتزام بأخلاق العمل المهني اتجاه الزبائن	-حق ممارسة المهنة
في حدود المعقول	-حق تحريك الدعوى القضائية في إطار تخصصه
- الالتزام بإعداد التقارير	-حق الاستقلالية وعدم التدخل في مهامه
-الالتزام بالنصوص والتشريعات القانونية في المطالبة بحقوقه	-حق إبداء الرأي

المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على القانون 10-01

الفرع الثاني: التبرص والاعتمادات

أولاً: التبرصات (1)

لقد نصت مجمل مواد المرسوم التنفيذي 393-11 في مضمونها على شرط وكيفية إجراء التبرصات المهنية لمحافظ الحسابات، وكذا الأجرة الواجبة مقابل عمله، حيث نوضح ذلك في النقاط التالية:

-لايقبل لإجراء تبرص مهني لمحافظ الحسابات إلا المترشحين الحاصلين على شهادة دراسات عليا في المحاسبة والتدقيق من معهد التعليم المتخصص في المهنة أو في المعاهد المعتمدة من وزارة المالية.

-يجري التبرص في مكاتب أو شركات مهنية يحددها المجلس الوطني للمحاسبة.

-الزامية التزام المهنيين والمترشحين بالتكوين التطبيقي، مع مراعاة عدد المترشحين لكل مشرف والمحدد ب (5مترشحين)، وفق الإمكانيات المتوفرة ومخطط أعباء المكتب وكذا مقر إقامة التبرص

-لا يمكن الإشراف على التبرصات إلا من قبل (مهنيين أو شركات)سارية المهنة سنتين على الأقل مسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات.

(1) محمد أمين لونسية، نفس المرجع، ص119-125

-يلتزم المشرف بتوفير (التكفل بالمتربصين، تكوين مهني تطبيقي فكري، تحسيبي بالمسؤوليات، مع إخطار لجنة التكوين في ظرف شهر حال الإخلال).

تحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات أو المحاسبين المتربصين، ب:

-تحدد مدة التربص المهني لمحافظي الحسابات بسنتين على مستوى مكتب أو شركة محافظة حسابات مسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بهذه الصفة منذ سنتين على الأقل، ابتداء من تاريخ تبليغ المجلس الوطني للمحاسبة القرار للمتربص والمشرف على التربص.

-يقوم المجلس الوطني للمحاسبة عند نهاية التربص بتقييم طريقة أداء المتربص الالتزامات، يقرر:

-إما تسليم شهادة نهاية التربص، التي تسمح بقبول المتربص في اختبارات امتحان الخبرة المحاسبية أومحافظة الحسابات أو ممارسة مهنة المحاسب المعتمد بالنسبة للمحاسبين المتربصين.

-إما رفض تسليم شهادة نهاية التربص بالنسبة للفترة الإجمالية للتربص، أو لمدة محددة من التربص، اعتبارا لعدم الانضباط أو عدم انتظام العمل المنجز أو المعرفة غير الكافية المكتسبة خلال التربص.

-يعنى المتربصون بالأعمال الدورية للتكوين حول السلوك والعقيدة المهنية، التي ينظمها المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، تضبط أعمال التكوين هذه سنويا ويصادق عليها المجلس الوطني للمحاسبة وتلصق في مقر كل هيئة نظامية.

-يقبل لإجراء الامتحان النهائي للخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات، الطلبة الخبراء المحاسبين والطلبة محافظو الحسابات الذين أتموا بنجاح التكوين المتخصص، الذي يقدمه معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو المعاهد المعتمدة من وزير المالية والمتحصلين على شهادة نهاية تربص الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات التي يسلمها المجلس الوطني للمحاسبة.

- يلزم محافظو الحسابات والمحاسبون المتربصون الذين تحصلوا على شهادة نهاية التربص، التي تسلمه المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، بإرسال طلب الاعتماد إلى المجلس الوطني للمحاسبة بحسب محتوى الملف
- يعفى من إجراء تربص جديد، الطلبة قبل تاريخ نشر القانون رقم 10 - 01
- يرخص لمحافظي الحسابات المتربصين الحائزين على وثيقة ثبوتية تؤكد تسجيلهم في التربص النظامي تسلمها المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات عند تاريخ نشر المرسوم التنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات

ثانيا: كفاءات الاعتماد

يلزم المترشح لممارسة مهنة محافظ الحسابات بملف، متضمن:
- طلب الاعتماد بواسطة رسالة موصى عليها CNC؛
- شهادة الجنسية؛
- شهادة ميلاد رقم 12 ؛
- نسخ طبق الأصل مصادق عليها لشهادة إنهاء تربص محافظ حسابات؛
- شهادة سوابق عدلية رقم 03 ؛
- CNC تمنح أمانة وصل إيداع للمعني مؤرخ ومرقم وموقع يسلم له شخصيا مقابل وصل استلام بعد التأكد من الوثائق المقدمة.

بالنسبة للشخص المعنوي فهو ملزم، ب:

- نسخة من تصريح الاكتتاب وإيداع رأس مال الشركة قيد التكوينين؛
- نسخة عن مشروع القانون الأساسي معد من طرف موثق مكلف بالعقد؛
- نسخة من اعتماد كل شريك في الغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات؛
- نسخة من العهدة الممنوحة للشخص المؤهل بتدبير الإجراءات الإدارية؛
- تقوم أمانة CNC بمنح وصل إيداع للمعني مؤرخ ومرقم وموقع يسلم شخصيا مقابل وصل استلام بعد التأكد من الوثائق المقدمة، يعتبر طلب الاعتماد مودع ابتداء من تاريخ الاستلام.
للجنة الاعتماد، حق الفصل في طلبات الاعتماد وفقا للأحكام والتشريعات، ترفع بعدها قرارات وأراء اللجنة حول الموافقة أو الرفض من خلال دراسة الملف الذي إلى السيد وزير

المالية لإمضائه عبر أمانة CNC تبلغ بعدها قرارات اللجنة إلى طالبي الاعتماد، يمنح الاعتماد للمعني في نسخة واحدة بعد دفع المخالصة.

الفرع الثالث: ممارسة المهنة

تطرق الفصل الخامس من القانونين 10-01 لممارسة مهنة محافظ الحسابات بشيء من التفصيل القانوني، غير أن العامل التنظيمي الموضح للفصل كان في نصوص تنظيمية أخرى شملها المرسوم " 11-393، 11-73، 11-203".

يعد ممارس المهنة بصفة عادية أو تعاقدية كل شخص يصادق على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، يدعى في صلب الموضوع محافظ حسابات، يضطلع بممارسة المهنة تحت اسمه الخاص ومسؤولية القيام بعدة أعمال، هي:

- يشهد بصحة وانتظام الحسابات السنوية للعمليات المنجزة أو المدمجة؛
- صحة ومطابقة الوضعية المالية لممتلكات الشركات والهيئات؛
- صحة معلومات تقارير التسيير المقدمة لأصحاب الحصص والمساهمين؛
- إبداء الرأي في نظام الرقابة الداخلية؛
- تقدير شروط إبرام الصفقات والاتفاقيات مع الشركات أو الهيئات التي يمتلك فيها المسيرين علاقات مباشرة أو غير مباشرة، يعلم الجهات المعنية بكل نقص أو خطأ اكتشفه من شأنه أن يؤثر على سير أو وضعية المؤسسة؛
- تقييم ومراقبة مدى صحة الإجراءات المحاسبية وثباتها دون التدخل في شؤون التسيير؛
- إعداد تقارير حول المصادقة" بتحفظ، بدون تحفظ، رفض مبرر"؛
- تقرير على الحسابات المدعمة والمدمجة، كذا حول الاتفاقيات المبرمة؛
- تقرير حول خمس أعلى تعويضات وحول امتيازات المستخدمين؛
- تقرير حول تطور النتيجة خلال 5 سنوات ونتيجة الأسهم؛
- تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية، كذا حول التهديدات المحتملة لاستمرار الاستغلال.

1-التعيين :

من الجانب الشكلي يتم التعيين، كما يلي:

-يعين المحافظ بقرار من الجمعية العامة وفق دفتر شروط؛

-يعين المحافظ من بين المحافظين المسجلين في جدول الغرفة الوطنية؛

-يعين المحافظ لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة متتالية؛

-يمكن تعيين أكثر من محافظ حسابات في مهمة تضامنية بحسب حجم الكيان المراقب لكن كل على حدا يصادق باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاص، كما يمكن اعتماد شركات لمحافضة الحسابات.

أما من الجانب العملي، يتعين على مجلس الإدارة تعيين محافظ حسابات في أجل أقصاه شهر من انتهاء العهدة الحالية.

2 - العزل:

الحالة 1: إخلال المحافظ بأحد شروط الاتفاق المدونة في دفتر الشروط، يترتب عنه العزل من مهامه.

الحالة 2: في حالة تقصير المحافظ في أداء مهامه أو تقاعسه، يؤدي به الأمر إلى عزله.

الحالة 3: في حالة الإخلال بالمهام كإفشاء السر المهني.

الحالة 4: في حالة عدم توفير الوسائل اللازمة لأداء وإتمام المهمة حيث يلتزم بالنتائج دون الوسائل.

الحالة 5: في حال استهلاك المحافظ الوقت اللازم للمهمة وتعدى الآجال الواجبة لتسليم التقارير.

الحالة 6: في حالة تعسف محافظ الحسابات في استعمال سلطته بموجب الصلاحيات الممنوحة له من طرف الجمعية العامة.

الحالة 7: في حالة ضلوع المحافظ في شبكات أو أعمال مهينة بأخلاق المهنة خلال مزاولته لمهامه في جهة أخرى " كيان آخر".

3-التنافي والمنع:

يمنع المحافظ من مزاوله مهامه ويعاقب بأحد العقوبات التي سنها قانون مجلس التأديب

في حالة مخالفة محافظ الحسابات، لشروط عدم التنافي مع العهدة، بحيث لا يمكن أن يمارس نشاطه في حالات التي سنتطرق إليها بانجاز كمايلي:

-له مساهمة في رأس مال الشركة محل المراقبة.

-له أحد أفراد عائلته يعمل في محل المراقبة " الشركة".

-له صلة مباشرة أو غير مباشرة بأحد أفراد طاقم التسيير أو أحد المديرين التنفيذيين.

-في حال أن المحافظ زاول نشاطه برسم محافظ للحسابات في الشركة نفسها بعد مدة 6 سنوات متتالية.

-في حالة صدور حكم قضائي في حق محافظ الحسابات له علاقة بأخلاقيات المهنة خلال مزاولته لمراقبة كيان معين.

-إذا تولدت مصالح عامة أو خاصة لأفراد عائلة المحافظ أو للمحافظ في حد ذاته.

-يجب أن يبين دفتر الشروط العقوبات المالية في حال إخلال المحافظ بمهامه

المطلب الثاني: معايير التدقيق الخارجي

سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى مختلف المعايير المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات. (1)

الفرع الأول: المعايير العامة

1- معيار التأهيل العلمي والعملية والكفاءة المهنية: بحكم المهام محافظ الحسابات إبان عملية التدقيق يجب أن يكون في مستوى هذه المهمة سواء من ناحية التأهيل العلمي أو المؤهلات العملية والكفاءة المهنية المطلوبة بهذه المهمة، فحسب النصوص الجزائية المنظمة لهذه المهنة تشترط الراغب في الحصول على الإعتماد كمدقق للحسابات الشروط التالية:
-أن يكون حصل على شهادة الليسانس في المالية أو في العلوم التجارية تخصص محاسبة أو مالية أو في فروع أخرى زائد شهادة ميدانية في المحاسبة.
-أن يكون قد أنهى التبرص كخبير محاسب لدى مكتب الخبرة المحاسبية أو لديه 10 سنوات خبرة فعلية في ميدان التخصص.

وفي الأخير نشير إلى أن هذه الشروط قد لا تكون كافية للحكم على المراجع بالكفاءة المهنية المطلوبة، لذلك ينبغي أن تنظم ملتقيات دورية وندوات وتبرصات ميدانية يستطيع المراجع من خلالها تنمية قدراته الفكرية والعلمية والميدانية على حد سواء، تمكنه من الإيفاء بمتطلبات معيار التأهيل العلمي والعملية والكفاءة المهنية

(1) محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة الداخلية وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية) الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 39-53.

2- معيار الإستقلال: ينبغي توافر النقاط التالية:

-عدم وجود للمراجع مصالح مادية في المؤسسة التي يقوم بمراجعتها وأن لا تكون لأحد أقاربه مصالح من نفس النوع، لأن وجود ذلك قد يؤثر على إستقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية.

-إستقلال المراجع في إعداد برنامج المراجعة وخطوات العمل وحجم العمل من خلال المفردات الواجب فحصها وكذا الجوانب والأجزاء المراد مراجعتها من نظام المعلومات المحاسبية ككل.
-إستقلال المراجع في مجال فحص جميع المستندات والبيانات والسجلات والوثائق واختيار حجم العينة المراد فحصها من مجموع المفردات.

-الإستقلالية في إعداد وكتابة التقرير الوضح لعملية الفحص والتحقق من عناصر نظام المعلومات المحاسبية مع إظهار كافة الحقائق التي تم إكتشافها إبان عملية الفحص وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية.

3-معيار بذل العناية المهنية اللازمة: يعني أن يقوم المراجع ببذل العناية المهنية والجهود الممكنة والمناسبة من بداية عملية المراجعة إلى غاية الإنتهاء منه، يمكن تحديد شروط عامة يجب توافرها في المراجع بغية الوصول إلى العناية المهنية المطلوبة وهي:

-محاولة الحصول على أنواع المعرفة المتاحة بغية التنبؤ بالأخطاء الغير منتظرة.
-اخذ بعين الإعتبار الظروف غير العادية في برنامج المراجعة من أجل الحذر عند فحص العناصر المرتبطة بها.

-التقييم العميق لنظام الرقابة الداخلية بغية تحديد مواطن القوة والضعف الذي قد يستغل لحدوث تلاعبات وغش ولا يمنع حدوث أخطاء.

-العمل على إزالة الشكوك أو الإستفسارات المتعلقة بالمفردات ذات الأهمية النسبية في إبداء الرأي.

-العمل باستمرار من أجل تطوير مجال خبرته المهنية.

في نهاية المعايير العامة نشير إلى أن معيار الإستقلال مع معيار بذل العناية المهنية وتوافر التأهيل العلمي والعملية تعتبر من أهم معايير التدقيق المتعارف عليها، حيث أن أي خلل في هذه المعايير الثلاثة سيؤثر على المعايير الأخرى لتدقيق فعندما لا يكون المدقق مثلا غير

مستقل ولم يبذل العناية المهنية اللازمة وليس مؤهلاً علمياً وعملياً، فلن يكون هناك حاجة إلى ضرورة تحقيق المعايير الأخرى من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من التدقيق.

الفرع الثاني: معايير العمل الميداني

1-تخطيط السليم لعملية التدقيق: يعتبر التخطيط السليم لأي عملية العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف المرجوة منها ويأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة والوقت المستغرق لتحقيق ذلك، إذ يقوم المدقق في هذا الإطار بتوزيع الوقت المتاح لعملية التدقيق على الإختبارات المطلوبة، وتقوم عملية المراجعة على النقاط التالية:

- دراسة نظام المعلومات المحاسبية والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم درجة الثقة المنبثقة من نظام الرقابة الداخلية المفروض.
- تحديد طبيعة رزمة عملية المراجعة والإجراءات المطبقة في ظلها.
- تنسيق العمل المراد تنفيذه.

2- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية: بغية تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يحتاج إلى خبرات ومهارات عالية لتقييمها من طرف المدقق والحكم عليها بات من الضروري على هذا الأخير القيام بخطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية وهي:

- الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية.
- إختبارات الإلتزام بالإجراءات والسياسات.
- الاختبارات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.
- إعداد التقرير الخاص بنظام الرقابة الداخلية

3-معيار كفاية الأدلة: في إطار مسعى المدقق الهادف إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية، يقوم هذا الأخير بالبحث عن الأدلة الكافية والمدعمة لهذا الرأي اعتماداً على لتأكد من أن كل البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها، ومن خلال التأكد من سلامة المعالجة المحاسبية للبيانات وعرض المعلومات

ومن هنا يمكن تقسيم الأدلة بوجه عام إلى نوعين هما:

- أدلة داخلية: وتشمل على الدفاتر والسجلات المحاسبية والشيكات والمستندات وأوامر الشحن وطلبات الشراء وكل ما يتم إعداده داخل المؤسسة.

-أدلة خارجية: وتشمل على المصادقات من العملاء والموردين والملاحظات والإستفسارات التي تجري خارج المؤسسة في البنوك وإدارة الضرائب.
نشير في الأخير إلى أنه يجب أن تكون الأدلة التي يقوم بجمعها المدقق ملائمة، من حيث أن تكون مرتبطة إرتباطا وثيقا بموضوع التدقيق وكافية من حيث جمع كل البيانات المتعلقة بموضوع الفحص.

الفرع الثالث: معيار إبداء الرأي

يعتبر معيار إبداء الرأي من طرف المراجع القائم بعملية التدقيق آخر معيار يجب الإلتزام به، إذ ينبغي أن يوضح ويشير في التقرير المقدم وبكل صراحة عن رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وذلك من خلال العناصر التالية:

-مدى سلامة المعالجة المحاسبية للبيانات.

-مدى إحترام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

-الإلتزام بالإستمرار في تطبيق الطرق المحاسبية المطبقة من سنة إلى أخرى.

-تقدم إيضاحات كافية من المسيرين حول القوائم المالية وكل الوثائق المتضمنة للمعلومات المحاسبية في نهاية كل دورة.

-على المدقق أن يبدي رأي فني محايد حول مسار عملية التدقيق وأن يختار نوع التقرير المقابل لذلك.

المطلب الثالث: عرض معايير التدقيق الجزائرية NAA

قامت وزارة المالية بإصدار معايير التدقيق الجزائرية والتي بلغ عددها (16) معياراً موزعة على (4) مجموعات كل مجموعة (4) معايير سنتطرق إليها فيما يلي بإيجاز

الفرع الأول: المجموعة الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية

رقم المعيار	اسم المعيار	هدف المعيار
210	إتفاق حول احكام مهام التدقيق	يهدف هذا المعيار إلى قبول المدقق متابعة مهمة التدقيق بنفس الشروط المتفق عليها (1)

(1) المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/2/4 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية، صادر عن وزارة المالية، ص6.

510	التأكدات الخارجية	جاء لمعالجة كيفية إستعمال المدقق إجراءات التأكد الخارجي(دلائل الإثبات) (1)
560	الأحداث اللاحقة	الحصول على عناصر إثبات كافية وملائمة والتي تدل على ان الاحداث التي وقعت بين تاريخ الكشف المالية وتاريخ اعداد التقرير قد تمت معالجتها وفقا للمنهج المحاسبي المطبق (2)
580	تصريحات كتابية	تأكد بأن الكيان قام بمسؤولياته على أكمل وجه

الفرع الثاني: المجموعة الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية

رقم المعيار	اسم المعيار	هدف المعيار
300	تخطيط وتدقيق الكشف المالية	-التأكد من ان العناية الملائمة قد اعطيت للمجالات العامة في عملية التدقيق -تشخيص المشاكل المحتملة وحلها في الوقت المناسب (3)
500	العناصر المقنعة	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق بخصوص تصوره ووضع حيز التنفيذ لأجراءات التدقيق بعرض الحصول على عناصر مقنعة كافية وملائمة يستند عليها في ابداء رأيه (4)
510	مهام التدقيق الاولية	حصول المدقق على العناصر المقنعة الكافية والملائمة التي تثبت بأن: -أرصدة الختامية للفترة السابقة تم نقلها بشكل

(2) المقرر رقم 002، نفس المرجع، ص.7.

(3) المقرر رقم 002، نفس المرجع، ص.7.

(4) المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11 صادر عن وزارة المالية، ص.3.

(1) المقرر رقم 150، نفس المرجع، ص.3.

صحيح - الارصدة الإفتتاحية لا تتضمن أخطاء جوهرية تؤثر على الكشوف المالية للفترة الحالية (1)		
إبداء رأي فني قائم على اساس تقييم للاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة والتعبير عن هذا الرأي بوضوح في تقرير مكتوب	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية	700

الفرع الثالث: المجموعة الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية

رقم المعيار	اسم المعيار	هدف المعيار
510	إجراءات التحليلية	جمع المدقق للعناصر المقنعة الدالة والموثوقة من خلال وضع الاجراءات التحليلية المادية....
570	استمرارية الاستغلال	-الحصول على ادلة التدقيق الكافية والملائمة فيما يتعلق بمدى ملائمة استخدام الادارة لفرضية الاستغلال في اعداد الكشوف المالية -استنتاج امكانية وجود شكوك جوهرية تحديد تأثير ذلكفي تقرير المدقق (2)
610	استخدام اعمال المدققين الداخليين	في حالة وجود التدقيق الداخلي والكيان وخلص المدقق الخارجي الى امكانية الاستفادة منها في اطار احتياجات التدقيق فان هدف تدقيق هو: -تحديد امكانية والى اي مدى تستخدم اعمال المدققين الداخليين وتحديد مدى ملائمة اعمالهم لاحتياجات التدقيق (3)
620	استخدام اعمال خبير معين	الحالات يقدر فيها المدقق ضرورة استعانة بخبير

(2) نفس المرجع، ص3.

(3) مقرر رقم 23 مؤرخ 2017/3/15 صادر عن وزارة المالية، ص4.

(1) مقرر رقم 23، نفس المرجع، ص4.

من طرف المدقق	يعينه وماذا كانت اعماله ملائمة لاحتياجات التدقيق	
الفرع الرابع: المجموعة الرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية		
رقم المعيار	اسم المعيار	هدف المعيار
230	وثائق التدقيق	الهدف من هذا المعيار يتمثل في تحضير الوثائق التي تسمح للمدقق ب: - اعداد ملف تدقيق كافي ومناسب وكامل لتدعيم تقريره - الاحتفاظ بملف دائم للبيانات ذات الاهمية لاغراضهاام التدقيق المستقبلية (1)
501	العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة	- الحصول على العناصر مقنعة وكافية وملائمة بخصوص وجود المخزونات على حالتها - اكمال لاحصاء القضايا والنزاعات التي تلزم الكيان (2)
530	السر في التدقيق	حصول المدقق على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الاحصائي الذي اختيرت منه العينة (3)
540	تدقيق لتقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية وامعلومات الواة المتعلقة بها	جمع العناصر المقنعة والكافية لتتحقق من ان التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية المدرجة في الكشوف المالية سواء كانت مسجلة او مقدمة كمعلومة والمعلومات المقدمة في الملحق المتعلقة بها معقولة وهذا في المراجع المحاسبية المطبقة

(2) مقرر رقم 77 المؤرخ في 2018/9/24، مرجع سبق ذكره، ص3.

(3) نفس المرجع السابق، ص3.

(4) المرجع نفسه، ص3.

خلاصة:

بعد عرضنا لأخلاقيات مهنة التدقيق والبعد التكويني للمدقق الحسابات وكذا معايير التدقيق الجزائرية نستخلص بأنها لكل مهنة مبادئها وأخلاقياتها التي تميزها عن المهن الأخرى، وإن أخلاقيات ومعايير مهنة التدقيق ذات أهمية قصوى في تنظيم وضبط مهنة التدقيق سواء مع زملاء المهنة أو العملاء وغيرهم، كما تلعب دوراً هاماً في تسهيل عمل محافظي الحسابات وبت الثقة لدى مستخدمين مخرجات عملية التدقيق لما يقدمه محافظ الحسابات في تقريره.

الفصل الثاني :
جودة القوائم المالية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة، كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتائج النشاط المعلومات في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر النشاط المعلومات في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر ملخصاً كمياً للعمليات والأحداث المالية وتأثيرها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

سنقوم في هذا المبحث بعرض ماهية القوائم المالية ومعرفة مستخدموا هذه القوائم وأهميتها والهدف منها.

المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالي

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وافية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.⁽²⁾

مع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية فيمايلي:

1- القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة المالية هي قابلية للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المقترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر المعقول من الغاية.

(1) الجريدة الرسمية، رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27-28-29، العدد74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص05.

(2) أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص50.

وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين. (1)

2-الملائمة : لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية، أن الدورين التنبؤية والتأكيدية متداخلين (أو ما يطلق عليهما بالقيمة التنبؤية للمعلومات، والقيمة الإسترجاعية للمعلومات أي التأكد أو تصحيح توقعات سابقة) فعلى سبيل المثال المعلومات حول الأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص وعلى تصدي للأوضاع المعاكسة وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكله المنشأة ونتائج العملات المخططة مثلا، غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات الأوراق المالية ومقدرة المنشأة على مواجهة التزامات عندما تستحق، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فانه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، وتعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم من خلال الأسلوب الذي تعرض به العمليات المالية والأحداث الماضية فعلى سبيل المثال تزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات والمصروفات.

3-المصدقية: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالمصدقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعتبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه . يمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها وطريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا فعلى سبيل المثال اذا كانت مشروعية مبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني فان اعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد

(1) لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية، دار الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 13.

غير مناسب في حين انه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة. (1)

تكون المعلومة صادقة اذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

-**التعبير الصادق:** لكي تتصف المعلومات بالمصادقية يجب أن تعبر عنها بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم إن تصورهما أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة، وهكذا فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقاً لمعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية.

تعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره وهذا ليس بسبب التحيز فيها ولكن بسبب الصعوبات الملازمة والمتصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أوفي تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض المعلومات التي تتسجم مع تلك العمليات مالية والأحداث، وفي حالات محددة تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة عموماً لا تعترف بها في القوائم المالية فعلى سبيل المثال (رغم إن غالبية المنشآت تكون شهرة عبر الزمن) إلا انه غالباً يكون من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياسها بدرجة ثقة معقولة إلا انه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر بعملية الاعتراف بها وقياسها.

-**الجوهر قبل الشكل:** إن جوهر العمليات المالية والإحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك التي تظهر في شكل قانوني، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتخلص المنشأة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل الملكية الأصل إلى الطرف الأخر إلا أن هناك اتفاقيات تضمن استمرارية تمنع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفي مثل هذه الظروف فإن إتباع العملية البيع لا تمثل بصدق العملية التي تمت (أن كان هناك عملية حقا).

2-**الحياد:** يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصادقية، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة اذا كانت طريقة اختيار وعرض

(1) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابقه، ص52-ص53.

المعلومات تؤثر على صنع القرار والحكم بهدف تحقيق نتيجة محدد سلفاً. (1)

-الحيطة والحذر: من المتوقع أن يجابه معدي القوائم لمالية حالات عدم التأكد المحيطة والملائمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ومطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث، ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بها أيضاً تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل وتقليل الالتزامات والمصروفات.

-الاكتمال: من اجل أن تتصف بالمصادقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

4- القابلية للمقارنة: يجب إن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب إن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من اجل إن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالي المتشابهة والأحداث الأخرى يجب إن تتم على أساس ثابت في المنشأة عبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشأة المختلفة.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغييرات في هذه السياسات وأثار هذه التغيرات ويجب إن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت، المختلف إن تطبق معايير المحاسبة بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقق القابلية للمقارنة.

يجب إن لا تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد كما يجب إن لا تعيق عملية تقديم معايير محاسبة محسنة، أما من غير المناسب للمنشأة إن تستمر في سياسة

(1) أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص54-ص56.

محاسبية بنفس الأسلوب عن عملية مالية واحداث آخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملائمة والمصادقية كما انه من غير المناسب للمنشأة إن تبقى على سياستها دون تعديل لن وجدت سياسات بديلة أكثر ملامة ومصادقية، بما إن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن فان من المهم إن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كم تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى. (1)

ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد.

1-المستخدمون: يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما إن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح.

2-المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق. (2)

3-الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب العمال. (3)

كما يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافأاتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

4- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المباع المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى اقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

(1) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2009، ص15.

(2) المرجع نفسه، ص15.

(1) محمد عباس البدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء لتجليد الفني الإسكندرية، مصر، 2009، ص15.

5- **العملاء**: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها واعتماد عليها.⁽¹⁾

6- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها**: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد بالتالي أنشطة المنشآت، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة.

7- **الجمهور**: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال: قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية إن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول اتجاهات وتطورات المؤسسة ونشاطاتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية إن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، حاجات فان هناك حاجات عامة لهم جميعا، وحيث إن توفير القوائم المالية تفي بحاجات تبنى بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تبنى كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن إن تغطيها القوائم المالية.

لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية على القوائم المالية ذات الغرض العام والتي تتجه إلى المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة وتستند تلك الأهداف على إن المستخدم يحتاج إلى قدر ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية والمحاسبية المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتعد تلك النقطة هامة لأنها تعني انه عند إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين افتراض وجود مستوى من الأهلية لدى المستخدمين حيث إن لذلك اثر هام على طريقة ومدى التقرير عن المعلومات.

عادة ما يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة، وتهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعد في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي

⁽¹⁾ بوعلام صالح، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وإصلاح نظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص35.

تلمي احتياجاتها، إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطار وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة تبنى على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة، الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن ميزانية وحساب النتائج.⁽¹⁾

المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

تبرر أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:⁽²⁾

- أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

- فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين العملاء، البنوك.....، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

-أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

-وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة وتختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

يشير إطار العمل إلى إن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأدائه المالي والتغير في مركزه المالية، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين الذين يتحدون القرارات الاقتصادية، كما يشير كذلك إلى إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، نفي

⁽¹⁾ الشريف جاب الله، سليم طرا بلوسي، القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، 25-26 ماي 2010، ص5.

⁽²⁾ مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، منكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2007-2000، ص20.

باحتميات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية.

وقد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى مايلي:⁽¹⁾

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.
- إن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي.
- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.

-فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية.

-إن المعلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

وكما أشار إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية إن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الاستحقاق وفرض الاستمرارية.

لكن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعة في عهدها مما يساعد قراء القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الاستثمارية في الاستثمار في المنشأة أو تنازل عنها وبيعها والاتجاه نحو منشأة أخرى والتصويت على الإبقاء على الإدارة أو عزلها.

أولاً: عرض القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بتأ، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي.⁽²⁾

(1) سليم العباسي، الإفصاح المحاسبي للقوائم للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2013-2014، ص13.

(2) خديجة لدرع وليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان، قائمة المركز المالي في ظل نظام المحاسبي المالي الجديد، ملتقى وطني تحت عنوان: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي سوق أهراس، 25-26 مايو، 2010، ص5

نص قانون 11/07 حسب المادة 25 ماييلي: تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة، الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

1- قائمة المركز المالي: تعرف كذلك بالميزانية العمومية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة، توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات وموجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير، تظهر اثر لنتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية. (1)

2- قائمة حساب النتائج: لا يصف عمليات المنشأة أو الوحدة الاقتصادية على فترة زمنية وهذا غالبا ما تكون فترة سنة مالية، الإيرادات والتكاليف يتم الاعتراف بها عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد عند زبائن. (2)

فيتعرف آخر فانه سمي كذلك بقائمة الدخل، تبين نتيجة أعمال إدارة المنشأة، أي نتيجة العمليات والأنشطة التشغيلية في تفسير بعض وليس كل التغيرات التي طرأت على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية أول مدة وأخرها)، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح.

3- قائمة جدول سيولة الخزينة: هو حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الاختلافات في المؤسسة، وبالتالي يحدد مقبوضات (مصادر السيولة) والمصرفيات (المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة كما يوفر معلومات حول المقبوضات النقدية خلال الفترة المحاسبية (3)، تهدف تلك القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية. حيث يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين:

(1) كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص13.

(2) محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الاردن ص169.

(2) Thoms R Robinson, and others, international financial statement analysis, john wiley Sons , 2009, Canada, p 216 .

-طريقة الغير مباشرة: هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة جمع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاث السابقة يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا او سلبا.

-الطريقة المباشرة: هي نفس المضمون في الطريقة غير المباشرة لكن تنطبق من التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كالزبائن والموردين أو المتعلقة بالاستثمار كالحيازة أو التنازل على الاستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، اقتراض، تسديد القروض، الرفع من رأس المال.....الخ.

4-قائمة تغيرات الأموال الخاصة: تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا إن هذه العمليات سوف لا تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى. (1)

5-الملحق: يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال. (2)

ثانيا: الاعتبارات العامة المتعلقة للقوائم المالية

أولا: التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية

يجب إن تعرض القوائم المالية بعدالة المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لأثار العمليات، والأحداث الأخرى على حسابات المنشأة ذات علاقة، وكذلك توفر الشروط التي تقتضيها المفاهيم المحاسبية وطرق الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتعريفها وإعداد القوائم المالية استنادا إلى هذه المعايير ويفترض عند تطبيق معايير التقارير المالية للافصاحات الإضافية عند الضرورة إن تؤدي إلى قوائم مالية تحقق التمثيل العادل.

(1)عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص213..

(2)منور أوسير محمد مجير، مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، ومعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص32.

1-فرضية الاستمرارية: تعتبر هذه الفرضية المنشأة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها حيث يفترض بالمنشأة التي تعد القوائم المالية استنادا إلى التقارير المالية إن تكون مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، حيث تعتمد المنشأة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمنشأة، والتي تختلف بلا أدنى شك عن إعدادها وفق المفهوم التصفيية الذي يستند على عدم قدرة المنشأة على الاستمرارية، وبذلك فيجب على المنشأة تقييم مدى قدرتها على الاستمرار، والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على الاستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الاستمرار، وإذا تبين للإدارة إن المنشأة غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس فرضية الاستمرارية، وفي هذه الحالة يتطلب المعيار الأول إدراج مجموعة من الإفصاحات تتعلق بالظروف التي أدت إلى عدم قدرة المنشأة على الاستمرارية

2-المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق: من متطلبات المعيار الأول إن تقوم المنشأة بإعداد قوائمها المالية على أساس الاستحقاق والذي يعترف بالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم، وكذلك بالإيرادات والمكاسب التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضها أو لم يتم، ويتعلق أساس الاستحقاق بالاعتراف بينود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في (المصروفات) استنادا إلى طرق الاعتراف التي يتضمنها الإطار، وبخصوص قائمة التدفقات النقدية فلا تعد على أساس الاستحقاق كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية. (1)

3- الاتساق او الاثبات:

يعني بالاتساق: الثبات في استخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، وقد يكون الاتساق متعلق بالمعالجات المحاسبية كمعالجة الاهتلاك بأحد الأساليب التي أقرتها معايير التقارير المالية، أو تقييم المخزون بأحد طرق التقييم التي تضمنها المعيار الثاني المتعلق بالمخزون، أما فيما يتعلق بالقوائم المالية فالاتساق يرتبط بالعرض والتصنيف لبنود القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية، وأسلوب إعدادها، وكذلك شكل وإعداد قائمة الدخل، ويجب الثبات باستخدام ذات طريقة العرض والتصنيف إلا إذا كان التغيير: -يؤدي إلى معلومات أكثر دقة وموثوقية....

(1) خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 99.

4- الأهمية النسبية ومستوى التجمع: وتعني باعتبار بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، مثل اعتبار بعض تكاليف الأصول منخفضة القيمة مصاريف إيرادية استنادا إلى أهميتها نسبة إلى إجمالي الأصول، أما ما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض فذلك يعني إن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية.

5- المقاصة: تعني إظهار البنود على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرحها من بعضها البعض، كإظهار صافي في الإيرادات بعد طرحها من المصروفات، وهذا يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح والبعد عن الشفافية، وينص المعيار الأول على عدم جواز إجراء مقاصة بين حقوق الملكية (الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الدخل بنود الأصول والالتزامات، أو بين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كان مطلوبا أو جائزا بموجب معيار من معايير التقارير المالية. (1)

6- المعلومات المقارنة: تتعلق بالتزويد بمعلومات عن فترة أخرى وذلك تطبيقا لخاصة قابلية المقارنة والتي تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخر سابقة للمنشأة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم لمالية لأغراض الاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي وغير ذلك.

يجب إن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو إعادة تصنيفها، فيتطلب إدراج افصاحات عما يلي:

-طبيعة عمليات إعادة التصنيف

-قيمة كل بند أو فئة معينة من البنود التي تمت إعادة تصنيفها

-أسباب إعادة التصنيف

-أسباب عدم إعادة تصنيف البنود ذات علاقة

-طبيعة التعديلات التي تتم فيما اذا تصنيف القيم ذات العلاقة.

(1) خالد جعارات، المرجع نفسه، ص120.

ثالثاً: الفرضيات الأساسية التي يبني عليها إعداد القوائم المالية

الفرضيات الرئيسية هي ما يتم افتراضه عند إعداد القوائم المالية، حيث لا يمكن تصور إعداد قوائم مالية إن تتضمن معلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقاً لهذه الفرضيات، وهما فرضيتان: (1)

1- المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق:

يبني إعداد لقوائم المالية على فرضية مفادها استخدام أساس الاستحقاق عند إعداد المنشأة لقوائمها المالية والذي يعني الاعتراف بالمصروفات بما في ذلك الخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها نقداً أو لم يتم وكذلك الاعتراف بالدخل بما في ذلك المكاسب التي يتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضه نقداً أو لم يتم، وتنعكس آثار إتباع أساس الاستحقاق على كل من الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، أما قائمة التدفقات النقدية فلا تعد وفقاً لآساس الاستحقاق بل يتم إعدادها باستخدام الأساس النقدي كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية أو ما يطلق عليه البعض المركز النقدي للمنشأة، ويتعلق بفرضية المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق مبدأً مقابلة الدخل بالمصروفات التي تتعلق بالفترة المالية لتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة حيث يتم الاعتراف بالمصروفات والدخل اللذين يخصان الفترة المالية وتسجيلها عند حدوثها وإثباتها في الدفاتر والتسجيلات المحاسبية، ولا يتوقف ذلك على حدوث نشاط نقدي يتعلق بالقبض أو الدفع النقدي. (2)

2-فرضية الاستمرارية:

تعتبر المنشأة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها حيث يتم افتراض إن المنشأة التي تعتمد على القوائم المالية استناداً إلى معايير التقارير المالية مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، حيث يعتمد المنشأة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمنشأة في نهاية كل فترة مالية استناداً إلى مفهوم الدورية، وبذلك فيجب الإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على استمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الاستمرار، وإذا تبين للإدارة إن المنشأة غير قادرة على

(1) خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص48.

(2) المرجع نفسه، ص106.

الاستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية التي تعد على أسس قياس منها التكلفة التاريخية، ولكن يجب الاستغناء عن بديل القياس هذا لصالح بديل القيمة السوقية. يرتبط بفرضية الاستمرارية مجموعة من الاعتبارات والمبادئ التي لا تكون كذلك عند افتراض التصفية، كون المنشأة ما ولدت لتموت وتصفى بل لتستمر إلى عمر غير محدود، كتجاهل الأسعار السوقية للأصول غير المتداولة حيث أنها لم يتم اقتناءها لأغراض بيعها، وهذه استنادا إلى فرضية الاستمرارية إما عند افتراض تصفية المنشأة فيجب الأخذ بالأسعار السوقية لمثل هذه الأصول . (1)

(1) خالد جمال جعارات، مرجع نفسه، ص102.

المبحث الثاني : علاقة التدقيق المحاسبي بجودة معلومات القوائم المالية

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وخصائصها

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

الجودة كمصطلح يقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحيتها، وكما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه استناداً إلى الخصائص الرئيسية التي يجب إن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، كما إن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، كذلك المسؤولين عن القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية لأهدافها ومن أهم الصفات التي أقرتها دراسة لتقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية هي: الملائمة القابلة للتحقيق التحرر من التحيز القابلة للقياس الكمي. (1)

الفرع الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

يمكن تحديدها فيما يلي : (2)

1-الملائمة: يمكن تحقيقها من خلال تحقيق التأثير المباشر لاستخدام المعلومات على اتخاذ القرار، ويمكن وصف المعلومات بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساس يكون أكثر رشداً من القرار المتخذ بدونها وتستند الملائمة على ثلاث دعائم المتمثلة في:

-**توقيت المعلومة:** أي إن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الطلب وقبل إن تفقد قيمتها.

-**التغذية العكسية:** أي إن قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح أي يجب إن تكون صالحة للاستخدام في تقييم الأعمال التاريخية.

-**القدرة على التنبؤ:** أي إن تكون المعلومات صالحة ومفيدة عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

(1) منى أمجد الجودي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص45.

(2) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص189.

2-الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها:

تتحقق الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية والهامة وإنها غير متحيزة في عرض الحقائق أو الظواهر والأنشطة الاقتصادية، أي أنها تمثل بصدق الموضوع الذي تتناوله وبما يجعلها صالحة للاستخدام.

3-القابلة للمقارنة:

يقصد بذلك قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنات بين الأنشطة المتماثلة من جهة، ومن عام الآخر من جهة أخرى، حتى يمكن الحكم من خلال تلك المقارنات على أهمية ما حققه تجاه الآخر أو من سنة أخرى.

4-الثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى:

يقصد بذلك الثبات في القياس وعرض المعلومات المحاسبية من فترة زمنية لأخرى، بما يمكن من إتمام عملية المقارنة بكفاءة وفعالية، ولا يعني ذلك الثبات في إتباع طريقة أو سياسة معينة.

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية

الفرع الاول: أهمية تدقيق القوائم المالية:

باتت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي أكثر إلحاحا مما كانت عليه في السابق نظرا لحاجة نضام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما إن القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين.

يكمن دور التدقيق المحاسبي فيما يلي: (1)

-زيادة الموثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نضام الرقابة الداخلية

-زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية.

-زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.

-تحقيق مزايا ضريبية عند المحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية

التقارير والقوائم المالية

(1)مجدي محمد سامي، مرجع سابق، ص17.

-جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.

الفرع الثاني: دور التدقيق في تحسين جودة المعلومة المحاسبية:

يساهم التدقيق في تحسين المعلومات المحاسبية وذلك من خلال : (1)

-يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء.

-يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار

-يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دورا هاما ورئيسا خصوصا وان المدقق الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع إن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وانه ليس هناك من اقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.

-يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة.

-يعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نضام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينجيها النظام المحاسبي في المؤسسة.

الفرع الثالث: علاقة أبعاد التدقيق المحاسبي(الفحص، التحقيق، التقرير) بجودة معلومات القوائم المالية:

يرتبط تحليل دور المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية بتحليل دور كل من:

-**الفحص المحاسبي:** هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة فهو الآلية لتقييم المعايير والطرق والبيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات

(1) زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم

الإقتصادية والتجارية العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص44

المقدمة من جهة أخرى وتتمثل هذه المعايير في العناصر التالية: ملائمة المعلومات، قابلية الفحص، عدم التحيز في التسجيل، قابلية القياس الكمي.

-التحقيق المحاسبي: إمكانية الحكم على مدى صلاحية القوائم المالية(الملائمة الحياد) كتغير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة. (1)

-التقرير(الإبلاغ): بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية فعملية التحقيق تقودنا إلى معرفة مدى شفافية وموضوعية القوائم المالية.

المطلب الثالث: مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات

يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الاتصال والتي يمكن من خلالها إن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز في نهاية السنة ونتائج الأعمال. (2)

بالإضافة إلى انه يتعين على المدقق التطرق إلى مجموعة من العناصر أو الضوابط لمحتوى التقرير على قرار الاعتماد على المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية، الالتزام والوثبات في تطبيقها، بالإضافة إلى تأكيده على احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية من عدمه يمكن لتقرير مدقق الحسابات إن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه المرهون بدوره بمحتوى القوائم المالية، يمكن توضيح أنواع التقارير التي يعدها المدقق

(1) رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات، دار المسير، عمان، الأردن، 2011،ص21

(2) عبد الفتاح الصحن وأحمد عبيد وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007،ص16

الخلاصة:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل نستنتج إن القوائم المالية لها دور كبير في توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات للمؤسسة، كما أنها مفيدة للمستخدمين المتنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، إضافة إلى أنها تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين وبأقل تكلفة ممكنة.

مما يستلزم على مدقق الحسابات إبداء رأي فني محايد باعتباره متخصصا ونزيها متمثلا في تقرير، مع ضرورة إيصال هذا الأخير إلى مستخدمي المعلومات الأمر الذي يترتب عنه تحقيق جودة القوائم المالية من جهة والمساعدة على اتخاذ القرارات من جهة أخرى.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على عينة من مدققي
الحسابات بالمسيلة

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى بعض المفاهيم العامة حول موضوع الدراسة، سنقوم في هذا الفصل بدراسة تطبيقية لإبراز أثر البعد الأخلاقي والتكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية ، وذلك من خلال توزيع مجموعة من استبيانات على عينة من الأكاديميين (أساتذة جامعيون ...إلخ) في مجال المالية والمحاسبة والمهنيين (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبون)، وبالتالي اختبار الفرضيات الرئيسية المتعلقة بموضوع دراستنا. وسيتم تقسيم هذا الفصل وفق الخطة التالية:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية
- المبحث الثاني: الاتساق البنائي والداخلي
- المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

سيتم التطرق في هذا المبحث في مطلبه الأول إلى كل من عينة ونموذج الدراسة، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى تحليل أداة الدراسة وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة كما سنقوم في نفس المطلب بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات ألفا كرو نباخ (Cronbach Alpha)، أما في المطلب الثالث والأخير، سنقوم بالتحليل الوصفي لخصائص أفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول: عينة ونموذج الدراسة

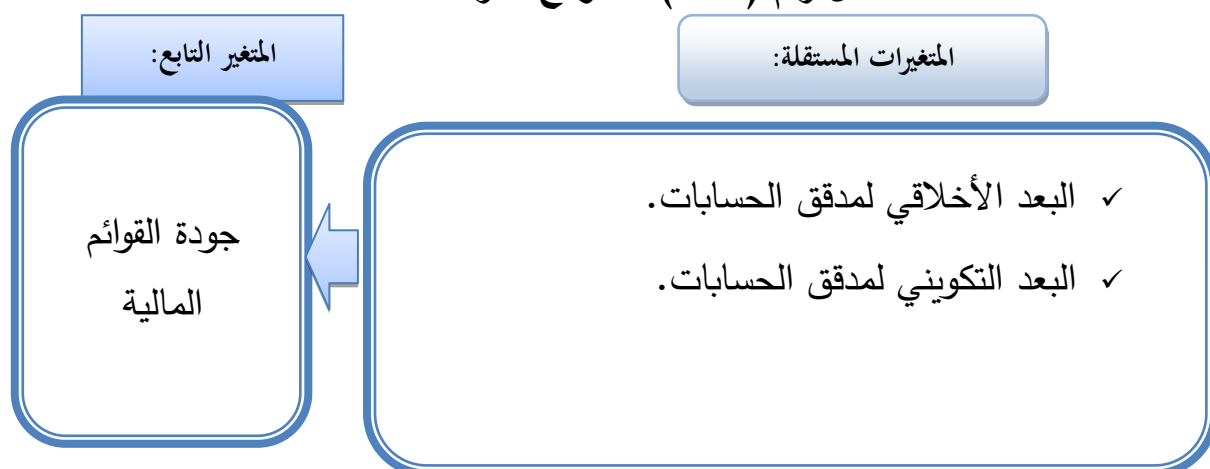
الفرع الأول: عينة الدراسة

بما أن موضوع الدراسة يسلط الضوء على أثر البعد الأخلاقي والتكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية ، فقد اقتصرنا الدراسة على عينة تحتوي على 32 فرد من مجتمع الدراسة المكون من فئتين رئيسيتين ، المهنيين من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبون، وأكاديميين من ذوي الاختصاص في مجال المالية والمحاسبة، كما تجدر الإشارة أن هذه الدراسة طبقت خلال السنة الجامعية 2021/2020.

الفرع الثاني: نموذج الدراسة

بناء على الدراسة النظرية والدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، تم تشكيل نموذج الدراسة والمتمثل في متغيرين، متغير تابع (جودة القوائم المالية) والمتغيرات المستقلة (البعد التكويني لمدقق الحسابات، والبعد الأخلاقي لمدقق الحسابات).

الشكل رقم (1-3): أنموذج الدراسة



المطلب الثاني: تحليل أداة الدراسة

قمنا ببناء استمارة الاستبيان اعتمادا على ما ورد في الجانب النظري والدراسات السابقة، ومن خلال عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين، تم بناء الاستبيان في صورته النهائية، بعد إجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون على العبارات، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة عبارات الاستبيان ومدى انتماء العبارات إلى كل محور من محاور الاستبيان ومن خلال وضوح صياغتها اللغوية. حيث تم تقسيم هذا الاستبيان إلى أربعة أجزاء، يتعلق الجزء الأول بالمعلومات الشخصية (المعلومات العامة) لأفراد عينة الدراسة، ويشمل كلا من المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، وعدد سنوات الخبرة. أما الأجزاء الأخرى فقد خصصت للمحاور الرئيسية للدراسة، وهي كالتالي:

المحور الأول: البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات، ويشمل 07 عبارات.

المحور الثاني: البعد التكويني لمدقق الحسابات، ويشمل 06 عبارات.

المحور الثالث: جودة القوائم المالية، ويشمل 09 عبارات.

صمم هذا الاستبيان حسب سلم ليكارت الخماسي، إذ يقابل كل عبارة من عبارات المحور قائمة تحمل الخيارات التالية: "أوافق بشدة"، "موافق"، "محايد"، "غير موافق"، "غير موافق بشدة"، وتعد طريقة ليكارت من الطرق الشائعة الاستخدام في قياس الاتجاهات العلمية والبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية و الاقتصادية، لاختصارها للوقت والجهد و كذلك تميزه بالسهولة في التصميم والتطبيق والتصحيح وارتفاع درجة ثباته وصدقه، والمعايير التي تم استخدامها حسب صيغة و منهج السؤال تكون حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): يوضح ترميم معيار ليكارت الخماسي المتنازل

الوزن	1	2	3	4	5
خيارات الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الأول: أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة

للإجابة على فرضيات الدراسة تم معالجة البيانات باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المستخرجة من برنامج SPSS، وجاءت كالتالي:

1. لقياس ثبات أداة الدراسة تم استخدام ألفا كرونباخ، وذلك لكل محور من محاور الدراسة والثبات العام لمحاور الاستبيان.

2. تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتمثيل البيانات الشخصية لمفردات العينة.

3. تم استعمال معامل الارتباط بيرسون لدراسة ثبات الصدق الداخلي، وذلك لكل العبارات مع المحور الذي تنتمي إليه، ومعامل ارتباط بيرسون في مدى وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة.

4. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، من أجل معرفة اتجاه الإجابات.

5. لمعرفة الموافقة العامة على محاور الدراسة، تم حساب المتوسطات المرجحة.

6. لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام كل من اختبار t واختبار f للانحدار الخطي.

الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة

حتى نتأكد من استقرار نتائج الاستبيان في حالة تم توزيعها أكثر من مرة وفي نفس الظروف والشروط، لا بد من قياس ثبات فقراتها لذا سنقوم باستعمال طريقة ألفا كرونباخ، قصد تسهيل هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الأدوات الإحصائية حتى نتمكن خلالها من معالجة البيانات والوصول إلى مختلف النتائج.

قمنا باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات الاستبيان، بحيث تكون ألفا كرونباخ مقبولة إذا تعدت قيمتها 0.60 وأوضحت النتائج أن قيمة الثبات كانت مرتفعة، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات الاستبيان

معامل الثبات	محاور الدراسة
0.687	البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات.
0.791	البعد التكويني لمدقق الحسابات.
0.824	جودة القوائم المالية.
0.804	الثبات العام لمحاور الاستبيان.

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معامل ألفا كان مرتفعاً بالنسبة للاستبيان ككل حيث قدرت قيمته بـ 0.804، ومنه نستنتج أن الأداة التي أعدناها لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة

سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد عينة الدراسة، وذلك حسب المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية وعدد سنوات الخبرة.

الفرع الأول: المؤهل العلمي

يبين الجدول التالي التكرارات والتوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

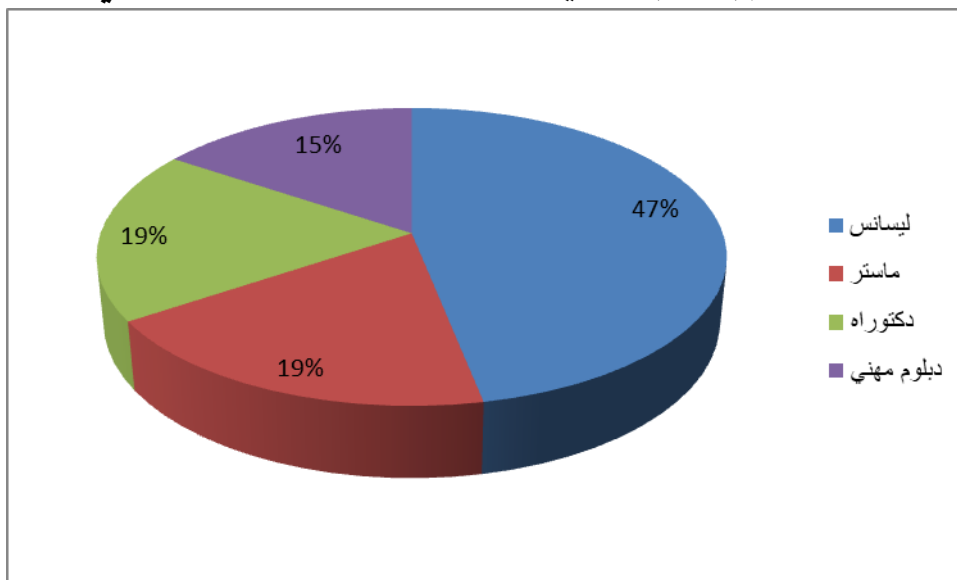
النسبة	التكرار	
46.9%	15	ليسانس
18.8%	06	ماستر
18.8%	06	دكتوراه
15.6%	05	دبلوم مهني
100%	32	المجموع

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي أن نسبة الذين يمتلكون شهادة ليسانس بلغت حوالي 46.9%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسب

المؤهلات العلمية الأخرى، ويليها مباشرة حاملي شهادة الماستر والدكتوراه بنسبة 18.8%، في حين تمثلت أقل نسبة لحاملي الدبلوم المهني بنسبة 15.6%.

الشكل رقم(2-3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرع الثاني: الوظيفة الحالية

يبين الجدول التالي التكرارات والتوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوظيفة الحالية:

الجدول رقم(3-4): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

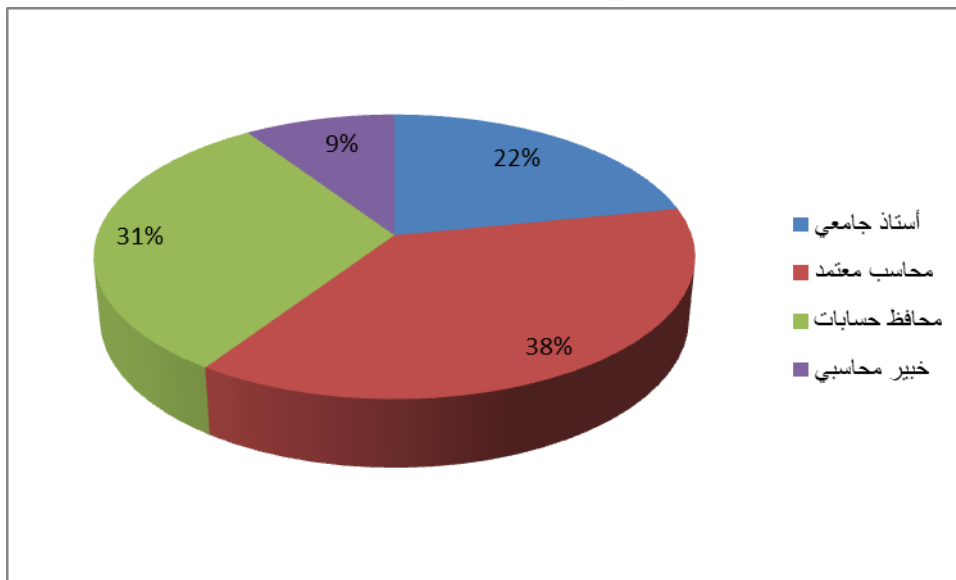
النسبة	التكرار	الخبرة
21.9%	07	أستاذ جامعي
37.5%	12	محاسب معتمد
31.3%	10	محافظ حسابات
9.4%	03	خبير محاسبي
100%	32	المجموع

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية أن ما نسبته 37.5% من أفراد العينة وظيفتهم محاسب معتمد وهي نسبة عالية مقارنة بالوظائف الأخرى، في حين نجد من وظيفتهم محافظ حسابات بلغت نسبتهم 31.3%، كما أن

21.9% من أفراد العينة وظيفتهم أستاذ جامعي، في حين نجد أن أقل نسبة كانت من نصيب الخبراء المحاسبون بنسبة 9.4%.

الشكل رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية



المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرع الثالث: عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول التالي التكرارات والتوزيع النسبي لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

الجدول رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
12.5%	04	أقل من 5 سنوات
28.1%	09	من 05 إلى 10 سنوات
25.0%	08	من 11 إلى 15 سنة
18.8%	06	من 16 إلى 20 سنة
15.6%	05	أكثر من 20 سنة
100%	32	المجموع

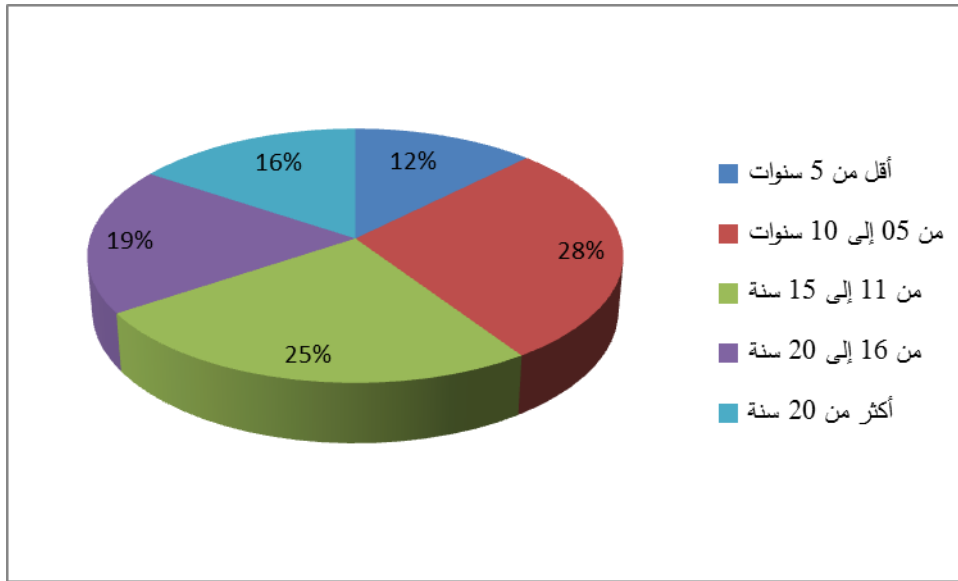
المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

أن ما نسبته 28.1% من أفراد العينة خبرتهم تتراوح بين 05 و 10 سنوات وهي نسبة مرتفعة

مقارنة بسنوات الخبرة الأخرى، في حين نجد أن عدد الأفراد التي تتراوح خبرتهم بين 11 و15 سنة بلغت نسبتها 25%، كما أن عدد الأفراد التي تتراوح خبرتهم بين 5 و 10 سنوات بلغت نسبتهم 28.1%، في حين أن أقل نسبة كانت من نصيب الأفراد الذين عدد سنوات خبرتهم أكبر من 20 سنة.

الشكل رقم(3-4): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة



المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المبحث الثاني: الاتساق البنائي والداخلي لأداة الدراسة

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداء الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-6): الاتساق البنائي لأداة الدراسة

Sig	معامل الارتباط	محاور الاستبيان
0.000	0.634	البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات.
0.000	0.814	البعد التكويني لمدقق الحسابات.
0.000	0.747	جودة القوائم المالية.

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل محور والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، ومنه تعتبر المحاور صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، ومن هنا سنقوم بحساب الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان، بحيث يتضمن المحور الأول (البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات)، المحور الثاني (البعد التكويني لمدقق الحسابات)، والمحور الثالث (جودة القوائم المالية).

المطلب الأول: الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

يتكون هذا المكون من مجموعة فقرات (من 01 إلى 06)، حتى نتمكن من معرفة مدى ثبات هذا المكون ككل تطرقنا إلى استخدام معامل الارتباط بيرسون حتى نوضح مدى الاتساق الداخلي بين فقراته، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): معامل الارتباط لفقرات المحور الأول لاستبيان الدراسة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	Sig
01	يتحلى المدقق الخارجي بالأمانة عند تأدية مهامه	0.587	0.000
02	يتصف المدقق الخارجي بالعدالة عند مزاولته نشاطه	0.517	0.002
03	يمتاز المدقق الخارجي بالنزاهة والشفافية عند إعداد تقريره	0.679	0.000
04	لا بد أن يتحلى مدقق الحسابات بالحياد عند ممارسة المهام الموكلة إليه	0.661	0.000
05	هناك عدة ضغوطات تحد من استقلالية المدقق الخارجي عند ممارسة نشاطه	0.526	0.002
06	يتحلى المدقق الخارجي بالمسؤولية عن التقارير الأعمال المنجزة	0.531	0.002

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

المطلب الثاني: الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

يتكون هذا المكون من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى 07)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذا المكون ككل تطرقنا إلى استخدام معامل الارتباط بيرسون من أجل معرفة الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم (3-8): معامل الارتباط لفقرات المحور الثاني لاستبيان الدراسة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	Sig
01	ضرورة حصول المدقق الخارجي على الشهادة اللازمة لممارسة المهنة	0.652	0.000
02	ضرورة حصول المدقق الخارجي على الاعتماد الذي يخول له ممارسة المهنة	0.609	0.000
03	يتلقى المدقق الخارجي التأطير وتكوين اللازم خلال ممارسة مهنة التدقيق	0.704	0.000
04	قيام المدقق الخارجي بالتربصات اللازمة التي تأهله للممارسة المهنة	0.721	0.000
05	يحتاج المدقق الخارجي إلى تكوين إضافي أو مستمر يتعلق بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي	0.713	0.000
06	يحتاج المدقق الخارجي إلى تكوين إضافي أو مستمر يتعلق بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالقانون 01/10	0.421	0.017
07	ضرورة تكوين المدقق الخارجي في الجانب التطبيقي لمعايير الجزائية لتدقيق	0.505	0.003

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد التكويني لمدقق الحسابات والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

المطلب الثالث: الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

يتكون هذا المكون من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى 09)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذا المكون ككل تطرقنا إلى استخدام معامل الارتباط بيرسون من أجل معرفة الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم (3-9): معامل الارتباط لفقرات المحور الأول لاستبيان الدراسة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	Sig
01	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالتوقيت المناسب	0.568	0.001
02	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالقيمة التأكيدية (التغذية العكسية)	0.641	0.000
03	يمكن استخدام المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية.	0.667	0.000
04	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالقابلية للتحقيق.	0.464	0.007
05	تمثل المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث والعمليات المالية بالمؤسسة.	0.649	0.000
06	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز.	0.616	0.000
07	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالقابلية للمقارنة.	0.603	0.000
08	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالثبات والاتساق.	0.614	0.000
09	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية بالوضوح والقابلية للفهم من طرف مستخدميها.	0.660	0.000

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور جودة القوائم المالية والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

المطلب الرابع: التحليل الاستدلالي لنتائج الاستبيان

سوف نقوم بتحليل محاور الاستبانة بغية الإجابة على أسئلة البحث، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات "البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات" و "البعد التكويني لمدقق الحسابات" و "جودة القوائم المالية" وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (33): مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة:	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	-1.80	-2.60	-3.40	4.20-5
		2.59	3.39	4.19	

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي ولاستدلالي، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة السعودية، 2007، ص 541.

الفرع الأول: البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات

يتضمن هذا المحور 06 عبارات تعبر في مجملها عن البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور إجراءات التدقيق الخارجي

رقم العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
1	التكرار	1	0	0	9	22	4.59	0.79	موافق
	%	3.1	0	0	28.1	68.8			بشدة
2	التكرار	0	0	1	16	15	4.43	0.56	موافق
	%	0	0	3.1	50.0	46.9			بشدة
3	التكرار	0	0	0	19	13	4.40	0.49	موافق
	%	0	0	0	59.4	40.6			بشدة
4	التكرار	0	0	3	11	18	4.46	0.67	موافق
	%	0	0	9.4	34.4	56.3			بشدة
5	التكرار	2	3	18	6	3	3.15	0.95	محايد
	%	6.3	9.4	56.3	18.8	9.4			
6	0	0	0	0	24	8	4.25	0.43	موافق
	0	0	0	0	75.0	25.0			بشدة
المحور							4.21	0.37	موافق بشدة

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين لنا من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة بشكل عام يبدون موافقة بشدة على العبارات التي تقيس البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات، حيث بلغ المتوسط المرجح 4.21 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الخماسي لسلم ليكارت (من 4.20 إلى 5)، وبالتالي فإن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة، وأن المستجوبون جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور.

الفرع الثاني: البعد التكويني لمدقق الحسابات

يتضمن هذا المحور 07 عبارات تعبر في مجملها عن البعد التكويني لمدقق الحسابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-13): درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور البعد التكويني لمدقق الحسابات

رقم العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
1	التكرار	0	0	1	17	14	4.40	0.55	موافق
	%	0	0	3.1	53.1	43.8			بشدة
2	التكرار	0	0	4	15	13	4.28	0.68	موافق
	%	0	0	12.5	46.9	40.6			بشدة
3	التكرار	0	0	5	21	6	4.03	0.59	موافق
	%	0	0	15.6	65.6	18.8			
4	التكرار	0	2	7	16	7	3.87	0.83	موافق
	%	0	6.3	21.9	50.0	21.9			
5	التكرار	1	0	0	21	10	4.21	0.75	موافق
	%	3.1	0	0	65.6	31.3			بشدة
6	التكرار	0	2	5	19	6	3.90	0.77	موافق
	%	0	6.3	15.6	59.4	18.8			
7	التكرار	0	0	2	22	8	4.18	0.53	موافق
	%	0	0	6.3	68.8	25.0			
المحور							4.12	0.41	موافق

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين لنا من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة بشكل عام يبدون موافقة على العبارات التي تقيس البعد التكويني لمدقق الحسابات، حيث بلغ المتوسط المرجح 4.12 وهو متوسط يقع

ضمن فئة المعيار الخماسي لسلم ليكارت (من 3.40 إلى 4.19) وهذا يعني أن أفراد العينة يتجهون نحو الموافقة على البعد التكويني لمدقق الحسابات.

الفرع الثالث: جودة القوائم المالية

يتضمن هذا المحور 09 عبارات تعبر في مجملها جودة القوائم المالية كما هو موضح في

الجدول التالي:

الجدول رقم(3-14): درجات الموافقة عن مختلف عبارات محور جودة القوائم المالية

رقم العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
1	التكرار	0	0	10	13	9	3.96	0.78	موافق
	%	0	0	31.3	40.6	28.1			
2	التكرار	0	1	14	13	4	3.62	0.75	موافق
	%	0	3.1	43.8	40.6	12.5			
3	التكرار	0	3	2	20	7	3.96	0.82	موافق
	%	0	9.4	6.3	62.5	21.9			
4	التكرار	0	1	8	17	6	3.87	0.75	موافق
	%	0	3.1	25.0	53.1	18.8			
5	التكرار	0	1	4	16	11	4.15	0.76	موافق
	%	0	3.1	12.5	50.0	34.4			
6	التكرار	0	1	4	15	12	4.18	0.78	موافق
	%	0	3.1	12.5	46.9	37.5			
7	التكرار	0	0	2	22	8	4.12	0.49	موافق
	%	0	0	6.3	68.8	25.0			
8	التكرار	0	3	4	18	7	3.90	0.85	موافق
	%	0	9.4	12.5	56.3	21.9			

9	التكرار	0	0	2	20	10	4.25	0.56	موافق		
	%	0	0	6.3	62.5	1.3			بشدة		
المحور									4.00	0.44	موافق

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين لنا من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة بشكل عام يبدون موافقة على العبارات التي تقيس مدى جودة القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط المرجح 4.00 وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الخماسي لسلم ليكارت (من 3.40 إلى 4.19) وهذا يعني أن أفراد العينة يتجهون نحو الموافقة على جودة القوائم المالية.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد أن تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وفي ضوء الفرضيات التي استهدفت هذه الدراسة اختبارها، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى اختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية والتحقق من مدى صحتها من عدمها وهذا من خلال المطالب التي سنستعرض من خلالها نتائج التحليل بالنسبة لكل فرضية.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الثانية

الفرضية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الأخلاقي لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

الفرضية H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الأخلاقي لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، قصد التحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرفض أو القبول وذلك على النحو التالي:

✓ قبول الفرضية الصفرية إذا كانت: قيمة F المحسوبة أصغر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من 0.05؛

✓ قبول الفرضية البديلة إذا كانت: قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أصغر من 0.05؛

النموذج الرياضي للفرضية الأثر الرئيسية:

جودة القوائم المالية = $B_1 + B_0$ (البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات)

من خلال النتائج المبينة في الجدول أدناه نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات وجودة القوائم المالية بلغ $R=0.634$ ، كما أن إحصائية اختبار F معنوية عند مستوى دلالة 0.05 مما يدل على معنوية النموذج المقدر، بالإضافة إلى ذلك، قيمة معامل التحديد التي تساوي إلى $R^2 = 0.402$ وهذا يعني أن البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات يفسر 40 % من التغيرات التي تحدث في جودة القوائم المالية، والباقي راجع إلى عوامل أخرى.

الجدول رقم (3-16): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر البعد الأخلاقي على جودة القوائم المالية

المقدرات	Coefficient	t	Sig(t)	R	R ²	F	Sig(F)
				معامل الارتباط	معامل التحديد		
B ₀	1.972	4.111	0.000	0.634	0.402	20.181	0.000
B ₁	0.509	4.492	0.000				

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

اختبار معنوية المعاملات الانحدار B₀، B₁.

قاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال (Sig) المقابلة لقيمة 'T' المحسوبة أقل من 0.05 فإن معامل الانحدار معنوي.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد:

-بالنسبة لاختبار معنوية B₀: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن المعامل الحد معنوي.

-بالنسبة لاختبار معنوية B₁: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن المعامل المعامل B₁ معنوي، وهذا يعني أن زيادة وحدة واحدة في البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات يؤدي إلى زيادة جودة القوائم المالية بقيمة 0.509.

ومنه النموذج الرياضي هو كالتالي:

جودة القوائم المالية = 1.972 + 0.509 (البعد الأخلاقي لمدقق الحسابات)

الاستنتاج: نرفض الفرضية الصفرية H₀ ونقبل الفرضية البديلة H₁ أي يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد الأخلاقي لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى

الفرضية H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد التكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

الفرضية H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد التكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، قصد التحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرفض أو القبول وذلك على النحو التالي:

-قبول الفرضية الصفرية إذا كانت: قيمة F المحسوبة أصغر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من 0.05؛

-قبول الفرضية البديلة إذا كانت: قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أصغر من 0.05؛

النموذج الرياضي للفرضية الأثر الرئيسية:

جودة القوائم المالية = $B_1 + B_0$ (البعد التكويني لمدقق الحسابات)

الجدول رقم (3-17): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر البعد التكويني على جودة القوائم المالية.

المقدرات	Coefficient	t	Sig(t)	R	R ²	F	Sig(F)
				معامل الارتباط	معامل التحديد		
B_0	1.676	5.234	0.000	0.814	0.662	58.786	0.000
B_1	0.591	7.667	0.000				

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين كفاءة المدقق الخارجي والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بلغ $R=0.814$ ، كما أن إحصائية اختبار F معنوية عند مستوى دلالة 0.05 مما يدل على معنوية النموذج المقدر، بالإضافة إلى ذلك، قيمة معامل التحديد التي تساوي إلى $R^2=0.662$ وهذا يعني أن البعد التكويني لمدقق الحسابات يفسر 66 % من التغيرات التي تحدث في جودة القوائم المالية، والباقي راجع إلى عوامل أخرى.

اختبار معنوية المعاملات الانحدار B_0 ، B_1 .

قاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال (Sig) المقابلة لقيمة 'T' المحسوبة أقل من 0.05 فإن معامل الانحدار معنوي.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد:

بالنسبة لاختبار معنوية B_0 : قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن المعامل الثابت معنوي.

بالنسبة لاختبار معنوية B_1 : قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن المعامل B_1 معنوي وهذا يعني أن زيادة وحدة واحدة في البعد التكويني لمدقق الحسابات يؤدي إلى زيادة جودة القوائم المالية بقيمة 0.59.

ومنه النموذج الرياضي هو كالتالي:

$$\text{جودة القوائم المالية} = 1.676 + 0.591 (\text{البعد التكويني لمدقق الحسابات})$$

الاستنتاج: نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد التكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم عرض الدراسة الميدانية والتي قمنا من خلالها بتحليل أسئلة الاستبيان الذي تم تقديمه لعينة من مجتمع الدراسة، المكونة من أكاديميين ومهنيين في المالية والمحاسبة، وذلك من أجل جمع الآراء والبيانات الخاصة بدراسة أثر البعد الأخلاقي والبعد التكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية، وقد قمنا بتحليل بيانات هذه الدراسة باستعمال برنامج "spss".

و من خلال تحليلنا لنتائج الاستبيان توصلنا إلى أن كل فرضيات الدراسة صحيحة (محقة)، بمعنى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، وبالتالي فإن كل من البعد الأخلاقي والبعد التكويني لمدقق الحسابات تأثر على جودة القوائم المالية.

الخاتمة

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى اثر البعد الاخلاقي والتكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية، اذ وجب على مدقق الخارجي الالتزام بمعايير السلوك الاخلاقي من اجل العمل على اثبات شرعية وصدق المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية وكذا اثبات جودتها باضافة الى ضرورة تلقي مدقق الحسابات التاطير وتكوين اللازم خلال ممارسة المهنة وكذا ضرورة تكوين المدقق الخارجي في الجانب التطبيقي لمعايير الجزائية لتدقيق وانطلاقا من هذا هدفت دراستنا هاته "اثر البعد الاخلاقي والتكويني للمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية" الى الوقوف على مدى تحلي مدقق الحسابات بمعايير السلوك الاخلاقي وكذا الجانب التكويني للمهنة، حيث تناولت الدراسة شقين نظريين والآخر تطبيقي، والتي من خلالها توصلنا الى النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات ونتائج عامة واقتراحات وآفاق للدراسة نذكرها فيما يلي:

أولاً: النتائج المتوصل إليها

- مدقق الحسابات يتحلى بالامانة والعدالة والنزاهة عند تأدية مهامه.
- مدقق الحسابات لديه الكفاءة المهنية والاستقلالية التي تمكنه من ابداء راي فني محايد حول موثوقية القوائم المالية.
- ضرورة تحلي مدقق الخارجي بالمسؤولية عن التقارير الاعمال المنجزة.
- ضرورة مدقق الحسابات فى تكوين في الجانب التطبيقي لمعايير الجزائية للتدقيق.
- اهمية وضرورة العمل بمعايير التدقيق من طرف محافظ الحسابات على اعتبار انها تمثل له الاطار العام والدليل له.
- ومن خلال الدراسة الميدانية توصلنا الى ان: البعد الاخلاقي لمدقق الحسابات يفسر 40 % من التغيرات التي تحدث في جودة القوائم المالية، والباقي راجع إلى عوامل أخرى.
- البعد التكويني لمدقق الحسابات يفسر 66 % من التغيرات التي تحدث في جودة القوائم المالية، والباقي راجع إلى عوامل أخرى.
- كل من البعد لاخلاقي والتكويني له اثر على جودة القوائم المالية.

ثانياً: الإقتراحات

-إلزامية حضور محافظي الحسابات للدورات التكوينية والملتقيات المنظمة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)؛

-ضرورة القضاء على محافظي الحسابات غير القانونيين وهذا بتفعيل الية الرقابة كفيلة لتطبيق المادة 22 من القانون 10-01 الذي ينص على ان "محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس... باسمه الخاص...";

- ضرورة اصدار النصوص التنظيمية المفسرة للقوانين بالموازاة مع صدور هاته الاخيرة.

ثالثا: صعوبات البحث

-صعوبة توزيع الاستبيان بطريقة التقليدية؛

-عدم اعطاء اهمية للاجابة على الاستبيانات تحجبا من طرف اصحابها بكثرة الالتزامات وضيق الوقت؛

- حداثة الموضوع واجهنا قلة المراجع بمايتعلق بشخصل محافظ الحسابات.

رابعا: افاق الدراسة

من خلال بحثنا هذا نقترح كأفاق للدراسة مايلي:

-دراسة البعد التكويني للمدقق الخارجي على حدى من جانبه النظري؛

-دراسة مدى تطبيق المعايير التدقيق الجزائرية من قبل محافظي الحسابات وصعوبات التي يواجهها في تطبيقها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولا: الكتب

- 1- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 2- رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات، دار المسير، عمان، الأردن، 2011.
- 3- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 4- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- 5- عبد الفتاح الصحن وأحمد عبيد وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
- 6- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- 7- لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية، دار الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 8- محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة الداخلية وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 9- محمد عباس البدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء لتجليد الفني الاسكندرية، مصر، 2009.
- 10- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الاردن.

ثانيا: المدخلات

- 1- الشريف جاب الله، سليم طرا بلوسي، القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، 25-26 ماي 2010.
- 2- خديجة لدرع وليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان، قائمة المركز المالي في ظل نظام المحاسبي المالي الجديد، ملتقى وطني تحت عنوان: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات

الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي سوق أهراس، 25-26 مايو، 2010.

3-منور أوسير محمد مجير، مداخلة بعنوان: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، ومعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010 .

ثالثا: الرسائل والاطروحات

1- احمد ميلي سمية، اثر استخدام اساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ القرارات منح الاتمان في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنك ومالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 76.

2-حدادي سارة، دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسة المحاسبة الإبداعية والحد من اثارها على جودة المعلومات المالية، أطروحة دكتوراه ل م د (LMD) في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

3-لونسية محمد أمين ، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث علوم تجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

4-لراوي شيماء، محمد سمير، دور الالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة في تحقيق الإبداع المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.

5- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم الإقتصادية والتجارية العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2010.

6-محمود بكر خليل عبد العال، مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية - غزة، 2015.

7- مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2007-2000.

رابعاً: المذكرات

1- بوعلام صالح، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وإصلاح نظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010.

2- سليم العباسي، الإفصاح المحاسبي للقوائم للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

3- منى أمجد الجودي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

خامساً: المجلات

1- قادري عبد القادر، أخلاقيات المهنة عامل أساسي لنجاح مهمة مدقق الحسابات في تدقيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر.

2- هيري أسيا وآخرون، دور أخلاقيات مهنة التدقيق في الالتزام بالمسؤوليات في ضوء شروط التأديب، مجلة الحقيقة، جامعة ادارار، الجزائر، العدد 39، 2017-02-23.

3- دليل المحاسبين، قواعد الأخلاقية، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ترجمة جمعية مدقق الحسابات القانونيين الفلسطينيين، 2002.

سادساً: القوانين

1- القانون 01-10 الصادر في 28 رجب 1431 هـ الموافق ل 11-07-2010 م، يتعلق بمهن الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42. المادة (22)، المادة (18) والمواد 08،37،64،65،66،67،68.

2- رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27-28-29، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

- 3- المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15 افريل 1996 المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، ج.ر، العدد 24 المؤرخة في 17 افريل 1996، المادة 02 والمادة 04 والمادة 05، المادة 06.
- 4- المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/2/4 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية، صادر عن وزارة المالية.
- 5- المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11 صادر عن وزارة المالية.
- 6- مقرر رقم 23 مؤرخ 2017/3/15 صادر عن وزارة المالية.
- 7- مقرر رقم 77 المؤرخ في 2018/9/24، صادر عن وزارة المالية.

الملاحق

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

السادة المتحرمين؛

في إطار تحضير لمذكرة تخرج والتي تتدرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة

الماستر اكايمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبية وتدقيق، بعنوان:

أثر البعد الاخلاقي والتكويني لمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية

- دراسة آراء عينة من محافظي الحسابات

وبغرض هذه الدراسة نرجو من سيادتكم تقديم يد المساعدة لنا من خلال الاجابة على هذه الاستمارة، ونلتمس منكم معاملة أسئلتنا بصدق وموضوعية، كما أحيطكم علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وستحظى بسرية تامة.

شكرا جزيلا على تعاونكم.

إعداد الطالبة:

خلف الله سمية

عامر إيمان

إشراف الدكتور:

طويرات رابح

السنة الجامعية: 2021/ 2020

الملحق رقم 01:

الفرع الأول: المعلومات العامة

يرجى التكرم بوضع العلامة (X) في المكان المناسب

1- المؤهل العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	ديبلوم مهني

2- الوظيفة الحالية	أستاذ جامعي	محاسب معتمد	محافظ حسابات	خبير محاسبي

3- عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	من 16 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة

الفرع الثاني: محور الاستبيان

المحور الأول: البعد الأخلاقي للمدقق الحسابات

الرقم	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتحلى المدقق الخارجي بالأمانة عند تأدية مهامه					
02	يتصف المدقق الخارجي بالعدالة عند مزاولته نشاطه					
03	يمتاز المدقق الخارجي بالنزاهة والشفافية عند اعداد تقريره					
04	لا بد أن يتحلى مدقق الحسابات بالحياد عند ممارسة المهام الموكلة إليه					
05	هناك عدة ضغوطات تحد من إستقلالية					

					المدقق الخارجي عند ممارسة نشاطه
					06 يتحلى المدقق الخارجي بالمسؤولية عن التقارير الأعمال المنجزة

المحور الثاني: البعد التكويني للمدقق الحسابات

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
07	ضرورة حصول المدقق الخارجي على الشهادة اللازمة لممارسة المهنة					
08	ضرورة حصول المدقق الخارجي على الإعتماد الذي يخول له ممارسة المهنة					
09	يتلقى المدقق الخارجي التأطير وتكوين اللازم خلال ممارسة مهنة التدقيق					
10	قيام المدقق الخارجي بالتربصات اللازمة التي تاهله للممارسة المهنة					
11	يحتاج المدقق الخارجي الى تكوين إضافي أومستمر يتعلق بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي					
12	يحتاج المدقق الخارجي الى تكوين إضافي أومستمر يتعلق بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالقانون 01/10					
13	ضرورة تكوين المدقق الخارجي في الجانب التطبيقي لمعايير الجزائرية لتدقيق					

المحور الثالث: جودة القوائم المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
-------	---------	------------	-------	-------	-----------	----------------

بشدة						
					14	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالتوقيت المناسب
					15	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالقيمة التأكيدية (التغذية العكسية)
					16	يمكن استخدام المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية.
					17	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالقابلية للتحقيق.
					18	تمثل المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث والعمليات المالية بالمؤسسة.
					19	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز.
					20	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالقابلية للمقارنة.
					21	تتصف المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالثبات والإتساق.
					22	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية بالوضوح والقابلية للفهم من طرف مستخدميها.

الملحق رقم 02:

الرقم	الاسم	الجامعة
01	حميدي احمد سعيد	جامعة محمد بوضياف المسيلة
02	بن الوارث حجيبة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
03	قمان مصطفى	جامعة محمد بوضياف المسيلة
04	رزقات بوبكر	جامعة محمد بوضياف المسيلة
05	طويرات رابح	جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملحق رقم 03:

Reliability

Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,687	6

Reliability

Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,791	7

**Reliability
Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
,824	9

**Reliability
Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
,804	22

المؤهل

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ليسانس	15	46,9	46,9	46,9
ماستر	6	18,8	18,8	65,6
دكتوراه	6	18,8	18,8	84,4
ديبلوم مهني	5	15,6	15,6	100,0
Total	32	100,0	100,0	

الوظيفة

Valid	Frequen cy	Percen t	Valid Percent	Cumulativ e Percent
استاد جامعي	7	21,9	21,9	21,9
محاسب معتمد	12	37,5	37,5	59,4
محافظ حسابات	10	31,3	31,3	90,6
خبير محاسبي	3	9,4	9,4	100,0
Total	32	100,0	100,0	

الخبرة

Valid	Frequen cy	Percen t	Valid Percent	Cumulativ e Percent
اقل من 5 سنوات	4	12,5	12,5	12,5
من 5 الى 10 سنوات	9	28,1	28,1	40,6
من 11 الى 15 سنة	8	25,0	25,0	65,6

من 16 الى سنة 20	6	18,8	18,8	84,4
اكثر من 20 سنة	5	15,6	15,6	100,0
Total	32	100,0	100,0	

Correlations

		M	M1	M2	M3
M	Pearson Correlation	1	,634**	,814**	,747**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	32	32	32	32
M1	Pearson Correlation	,634**	1	,333	,136
	Sig. (2-tailed)	,000		,063	,458
	N	32	32	32	32
M2	Pearson Correlation	,814**	,333	1	,446*
	Sig. (2-tailed)	,000	,063		,011
	N	32	32	32	32
M3	Pearson Correlation	,747**	,136	,446*	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,458	,011	

N	32	32	32	32
---	----	----	----	----

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		M1	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6
M1	Pearson Correlation	1	,587**	,517**	,679**	,661**	,526**	,531**
	Sig. (2-tailed)		,000	,002	,000	,000	,002	,002
	N	32	32	32	32	32	32	32
Q1	Pearson Correlation	,587**	1	,408*	,428*	,247	-,083	,023
	Sig. (2-tailed)	,000		,021	,015	,174	,650	,901
	N	32	32	32	32	32	32	32
Q2	Pearson Correlation	,517**	,408*	1	,608**	,208	-,191	,065
	Sig. (2-tailed)	,002	,021		,000	,254	,295	,724
	N	32	32	32	32	32	32	32
Q3	Pearson Correlation	,679**	,428*	,608**	1	,280	,066	,257
	Sig. (2-tailed)	,000	,015	,000		,121	,721	,155

N		32	32	32	32	32	32	32
Q4	Pearson	,661**	,247	,208	,280	1	,285	,246
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,000	,174	,254	,121		,114	,175
N		32	32	32	32	32	32	32
Q5	Pearson	,526**	-,083	-,191	,066	,285	1	,442*
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,002	,650	,295	,721	,114		,011
N		32	32	32	32	32	32	32
Q6	Pearson	,531**	,023	,065	,257	,246	,442*	1
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,002	,901	,724	,155	,175	,011	
N		32	32	32	32	32	32	32

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

	M2	Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12	Q13
M2	1	,652**	,609**	,704**	,721**	,713**	,421*	,505**
	Pearson							
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,017	,003
N	32	32	32	32	32	32	32	32

Q7	Pearson Correlation	,652**	1	,619**	,348	,458**	,165	-,058	,491**
	Sig. (2- tailed)	,000		,000	,051	,008	,365	,753	,004
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
Q8	Pearson Correlation	,609**	,619**	1	,295	,234	,191	-,070	,557**
	Sig. (2- tailed)	,000	,000		,101	,198	,296	,702	,001
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
Q9	Pearson Correlation	,704**	,348	,295	1	,659**	,418*	,146	,184
	Sig. (2- tailed)	,000	,051	,101		,000	,017	,425	,314
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
Q10	Pearson Correlation	,721**	,458**	,234	,659**	1	,510**	,081	,054
	Sig. (2- tailed)	,000	,008	,198	,000		,003	,659	,768
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
Q11	Pearson Correlation	,713**	,165	,191	,418*	,510**	1	,479**	,136
	Sig. (2- tailed)	,000	,365	,296	,017	,003		,006	,460

N	32	32	32	32	32	32	32	32	32
Q12 Pearson Correlation	,421*	-,058	-,070	,146	,081	,479**	1	,044	
Sig. (2-tailed)	,017	,753	,702	,425	,659	,006		,813	
N	32	32	32	32	32	32	32	32	32
Q13 Pearson Correlation	,505**	,491**	,557**	,184	,054	,136	,044	1	
Sig. (2-tailed)	,003	,004	,001	,314	,768	,460	,813		
N	32	32	32	32	32	32	32	32	32

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

	M3	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	Q22
M3 Pearson Correlation	1	,568*	,641*	,667*	,464*	,649*	,616*	,603*	,614*	,660*
Sig. (2-tailed)		,001	,000	,000	,007	,000	,000	,000	,000	,000
N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32

Q1 4	Pearson Correlation	,568*	1	,309	,149	– ,117	,493* *	,591* *	,094	,236	,236
	Sig. (2- tailed)	,001		,086	,416	,525	,004	,000	,608	,193	,194
	N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32
Q1 5	Pearson Correlation	,641* *	,309	1	,398* *	,486* *	,329	,069	,306	,194	,454* *
	Sig. (2- tailed)	,000	,086		,024	,005	,066	,708	,089	,287	,009
	N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32
Q1 6	Pearson Correlation	,667* *	,149	,398* *	1	,411* *	,366* *	,261	,488* *	,271	,293
	Sig. (2- tailed)	,000	,416	,024		,019	,039	,149	,005	,134	,103
	N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32
Q1 7	Pearson Correlation	,464* *	– ,117	,486* *	,411* *	1	,203	– ,014	,480* *	,031	,151
	Sig. (2- tailed)	,007	,525	,005	,019		,265	,940	,005	,865	,409
	N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32

Q1 8	Pearson Correlation	,649*	,493*	,329	,366*	,203	1	,489*	,118	,220	,204
	Sig. (2-tailed)	,000	,004	,066	,039	,265		,005	,521	,227	,263
	N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32
Q1 9	Pearson Correlation	,616*	,591*	,069	,261	–	,489*	1	,189	,365*	,328
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,708	,149	,940	,005		,300	,040	,067
	N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32
Q2 0	Pearson Correlation	,603*	,094	,306	,488*	,480*	,118	,189	1	,412*	,462*
	Sig. (2-tailed)	,000	,608	,089	,005	,005	,521	,300		,019	,008
	N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32
Q2 1	Pearson Correlation	,614*	,236	,194	,271	,031	,220	,365*	,412*	1	,647*
	Sig. (2-tailed)	,000	,193	,287	,134	,865	,227	,040	,019		,000
	N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32

Q2 Pearson	,660*	,236	,454*	,293	,151	,204	,328	,462*	,647*	1
2 Correlation	*		*					*	*	
Sig. (2-tailed)	,000	,194	,009	,103	,409	,263	,067	,008	,000	
N	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,634 ^a	,402	,382	,23941

a. Predictors: (Constant), M1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,157	1	1,157	20,181	,000 ^a
	Residual	1,720	30	,057		
	Total	2,876	31			

a. Predictors: (Constant), M1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,157	1	1,157	20,181	,000 ^a
	Residual	1,720	30	,057		
	Total	2,876	31			

a. Predictors: (Constant), M1

b. Dependent Variable: M

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,972	,480		4,111	,000
	M1	,509	,113	,634	4,492	,000

a. Dependent Variable: M

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,814 ^a	,662	,651	,17999

a. Predictors: (Constant), M2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,904	1	1,904	58,786	,000 ^a
	Residual	,972	30	,032		
	Total	2,876	31			

a. Predictors: (Constant), M2

b. Dependent Variable: M

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,676	,320		5,234	,000
	M2	,591	,077	,814	7,667	,000

a. Dependent Variable: M



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسقله:

الطالب (ة) **حاصر ايمان** المولود(ة) بتاريخ: 17/01/1997 ب.المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 0666361 الصادر بتاريخ: 04/04/2014 عن:
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تخصص:
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:
مذكرة الحسابات الخارجية - القوائم المالية
دراسة ميدانية لتكثيف من مكاتب محاسبين
المسائل

أصحر بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حررت بتاريخ: 06/06/17

التوقيع والبصمة



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسقله:

الطالب (ة): خلف الله المصطفى المولود(ة) بتاريخ: 18/11/1996 ب. المسطرة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 333344 الصادرة بتاريخ: 2016/01/24 عن المسطرة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تخصص: جامعة: وتدفق: خلال السنة الجامعية: 2011/2012
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:
لقد تم الاضطلاع على صحة الوثائق اعلاه
دراسة ميدانية لاثبات صحة ما ذكره الطالب

أصبح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2018/06/11

التوقيع و البصمة

.....

تم بحمد الله

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير البعد الاخلاقي والتكويني للمدقق الحسابات على جودة القوائم المالية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم إستبيان ووزع على عينة من مكاتب محافظي الحسابات بولاية المسيلة وأعدت الدراسة على هذه البيانات التي جمعت من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على العينة المختارة. وقد توصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات له دور فعال في تعزيز موثوقية القوائم المالية وذلك من خلال المصادقة على صحة المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، القوائم المالية.

Resume

This study aims to know the extent of the impact of the ethical and formative dimension of the auditor on the quality of the financial statements, and in order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to a sample of the offices of account keepers in the Wilayat of M'sila, and the study was prepared on this data that was collected through the questionnaire that was distributed to the sample